مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

هل يصبح اليمن مسرح العمليات التالي في الصراع الأمريكي-الإيراني؟

ترجمات أبعاد

شهر يوليو 2026

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

هل يصبح اليمن مسرح العمليات التالي في الصراع الأمريكي-الإيراني؟
تهديد حوثي جديد يوسّع نطاق الحرب مع إيران ويعرّض ممرًا تجاريًا استراتيجيًا آخر للخطر
تصاعد التوتر يهدد بانهيار الهدنة في اليمن
باب المندب يتحول إلى برميل بارود وأسعار النفط تقفز... وترامب يتوعد بـ«عقاب عسكري قاسٍ»
من حرب بالوكالة إلى تنافس خليجي: اليمن ساحة جديدة للصراع على النفوذ
من التجارة إلى القوة النارية: كيف تحوّل الحوثيون إلى ذراع عسكرية إقليمية لإيران؟
اتفاق واشنطن وطهران يمنح الحوثيين مكاسب جديدة
هل تتصاعد التوترات بين الحوثيين والسعودية مجددًا؟
حروب الوكالة تهدد أمن الطاقة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وسط الاضطرابات الإقليمية في الشرق الأوسط
كيف دفع الحوثيون السعودية إلى صراع جديد وحاصروها بخيارات محدودة؟
الشرق الأوسط يتجه نحو حرب بحرية متعددة الجبهات

هل يصبح اليمن مسرح العمليات التالي في الصراع الأمريكي-الإيراني؟

TWORLD

كاظـم عالم

يقول محللون إن أي تحرك عسكري أمريكي مباشر ضد أهداف حوثية سيشكّل تحديًا لاستراتيجية «الردع الأمامي»التي تنتهجها طهران، والقائمة على تمكين شركائها من الجهات الفاعلة غير الحكومية من فرض كلفة على الخصوم، مع تجنب المواجهة المباشرة بين الدول.

أعلنت جماعة الحوثيين في اليمن، إحدى حلفاء طهران ضمن ما يُعرف بـ«محور المقاومة»، فرض حظر بحري يستهدف بصورة رئيسية ناقلات النفط القادمة من السعودية.

وتسيطر الجماعة على الموانئ الغربية لليمن منذ أكثر من عقد، ولديها سجل موثق في تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق باب المندب، الذي يُعد البوابة الجنوبية للبحر الأحمر.

ويُعد البحر الأحمر أحد أبرز الممرات البحرية للتجارة العالمية، إذ يختصر المسافة بين آسيا وأوروبا إلى النصف، وتمر عبره نحو 30 في المئة من تجارة الحاويات المنقولة بحرًا حول العالم.

وجاءت هذه الخطوة بعد أيام من مطالبة طهران الحوثيين بإغلاق طريق البحر الأحمر أمام شحنات النفط السعودية، في حال واصلت الولايات المتحدة ضرباتها ضد البنية التحتية الإيرانية.

ومن شأن هذا الحصار أن يفاقم أزمة الطاقة العالمية، في وقت أدت فيه الحرب الأمريكية-الإيرانية المستمرة إلى تعليق شحنات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، وهو ممر بحري رئيسي آخر.

ويتمثل الهدف الأمريكي المباشر من الحرب على طهران في استعادة السيطرة على مضيق هرمز، الممر المائي الضيق الفاصل بين سلطنة عُمان وإيران، الذي كان يعبره نحو خُمس إمدادات الطاقة العالمية قبل اندلاع الحرب.

وأثار تعطل اثنين من أهم ممرات نقل الطاقة في العالم في الوقت نفسه تساؤلات بشأن احتمال إقدام الولايات المتحدة، في وقت قريب جدًا، على شن عمل عسكري مباشر ضد أهداف تابعة للحوثيين.

ومع تعهّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بـ«التعامل مع الأمر»إذا انخرط الحوثيون المتحالفون مع إيران في المعركة، يرى محللون أن اليمن قد يصبح مسرح العمليات التالي في الحرب الأوسع بين الولايات المتحدة وإيران.

ويقول كان ديفجي أوغلو، مدير دراسات شمال وشرق إفريقيا في مركز دراسات الشرق الأوسط «أورسام»(OR-SAM)، ومقره أنقرة، إن احتمال تنفيذ الولايات المتحدة عملاً عسكريًا مباشرًا ضد أهداف حوثية قد ازداد.

ومع ذلك، يتوقع أن تتجنب واشنطن «تدخلاً واسع النطاق».

وقال لـ«TRT World»: «من المرجح، بدلاً من ذلك، أن تواصل الولايات المتحدة استراتيجيتها القائمة على ممارسة ضغط عسكري محسوب، عبر شن ضربات جوية دقيقة تستهدف مواقع إطلاق الصواريخ، والبنية التحتية للطائرات المسيّرة، ومنشآت القيادة والسيطرة، وشبكات الإمداد اللوجستي».

وأضاف أن الانتشار البحري سيظل عنصرًا محوريًا في حماية حركة التجارة البحرية، مرجحًا أن تعزز الولايات المتحدة تبادل المعلومات الاستخباراتية، وقدرات الدفاع الصاروخي، والدعم اللوجستي المقدم إلى شركائها الإقليميين، وفي مقدمتهم السعودية ودول الخليج الأخرى.

وفي ذات السياق، قال ديفجي أوغلو: «لا تهدف واشنطن إلى إعادة إشعال الحرب في اليمن، بل إلى إضعاف قدرة الحوثيين على تهديد الملاحة الإقليمية والمصالح الأمريكية، مع الحد من خطر الانجرار إلى صراع طويل آخر في الشرق الأوسط».

مسألة الاستدامة الاستراتيجية

ويقول خوسيه بيلايو، نائب مدير مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي، إن احتمال تحرك الولايات المتحدة عسكريًا في اليمن «مرتفع ويتزايد».

وأضاف لـ«TRT World»أن هذا التحرك قد يحدث «ربما خلال أيام»، إذا فرض الحوثيون حصارًا على السفن التجارية من شأنه الإضرار بصادرات النفط السعودية.

وقال: «من المرجح أن تتكرر الحملة التي شُنّت ضد الحوثيين عام 2025، بحيث تقتصر أساسًا على ضربات جوية وبحرية تستهدف القيادات ومواقع الإطلاق وغيرها من الأهداف الرئيسية»، في إشارة إلى الضربات الجوية الأمريكية التي استهدفت مواقع حوثية في يناير/كانون الثاني 2024 ومارس/آذار 2025.

وأضاف: «ومن المرجح أيضًا أن نشهد شكلاً من أشكال المرافقة البحرية المنسقة بالتزامن مع تلك الهجمات».

ومع ذلك، يشير بيلايو إلى احتمال تعليق هذه الهجمات مؤقتًا، ريثما تُختبر مسارات دبلوماسية أخرى.

فأي هجوم في الوقت الراهن قد يُنظر إليه على أنه فتح جبهة جديدة ضد إيران، وهو ما قد يقوض مقترحًا لوقف إطلاق النار لمدة عشرة أيام، يُقال إن أطراف الحرب تدرسه حاليًا.

ويُعد التساؤل العملياتي بشأن إدارة مسرحي عمليات متوازيين في البحر الأحمر ومضيق هرمز عنصرًا أساسيًا في الحسابات الأمريكية.

ويقول ديفجي أوغلو إن الجيش الأمريكي يمتلك قدرات بحرية وجوية كافية لإدارة عمليات متزامنة في المنطقتين.

لكنه يشدد على أن التحدي الحقيقي الذي تواجهه الولايات المتحدة لا يكمن في القدرة العسكرية، بل في استدامة العمليات على المستوى الاستراتيجي.

ويوضح أن الإبقاء على مسرحي عمليات نشطين لتأمين الملاحة البحرية «يزيد تكاليف العمليات بدرجة كبيرة،

ويستنزف الأصول البحرية، ويرفع خطر التصعيد الناجم عن سوء التقدير».

ولذلك، لا ينبغي التعامل مع البحر الأحمر ومضيق هرمز باعتبارهما جبهتين منفصلتين.

ويقول: «إنهما يشكّلان منظومة مترابطة للأمن البحري، تمتد من البحر المتوسط إلى باب المندب وخليج عدن والخليج».

ويضيف أن أي تصعيد في أحد هذين الممرين البحريين الحيويين ينعكس حتمًا على مسارات الملاحة، وتكاليف التأمين، والانتشار العسكري في مختلف أنحاء منظومة التجارة الإقليمية.

ويرى ديفجي أوغلو أنه حتى إذا تمكنت واشنطن من إدارة مسرحي العمليات عسكريًا، فإن استمرار الحرب لفترة طويلة سيتطلب تقاسمًا أوسع للأعباء مع الحلفاء والشركاء الإقليميين.

أثر التدخل في استراتيجية إيران القائمة على الوكلاء

سيكون لأي تدخل أمريكي أكثر مباشرة في اليمن أثر كبير أيضًا في استراتيجية إيران الأوسع في المنطقة.

فبحسب ديفجي أوغلو، سيمثل هذا التدخل تحديًا مباشرًا لاستراتيجية «الردع الأمامي»التي تنتهجها طهران، والقائمة على تمكين شركائها من الجهات الفاعلة غير الحكومية من تحميل خصومها كلفة مرتفعة، مع تجنب المواجهة المباشرة بين الدول.

ويقول إن الحوثيين أصبحوا «أحد أكثر شركاء طهران قيمة من الناحية الاستراتيجية»، نظرًا إلى قدرتهم على تهديد ممر بحري حيوي «بكلفة منخفضة نسبيًا».

ويشير إلى أنه إذا نجحت العمليات الأمريكية المتواصلة في إضعاف قدرات الحوثيين بدرجة كبيرة، فقد تسعى إيران إلى التعويض عن ذلك بزيادة دعم شبكات وكلائها الأخرى في العراق أو سوريا أو مناطق أخرى، بما يوزع الضغط على جبهات متعددة.

وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تتجنب طهران أي خطوات قد تفضي إلى «صراع تقليدي مباشر»مع الولايات المتحدة، وأن تفضل بدلاً من ذلك «التصعيد المحسوب، والحرب غير المتكافئة، والعمليات بالوكالة القابلة للإنكار»، حفاظًا على الغموض الاستراتيجي.

ويتفق بيلايو مع هذا التقييم، معتبرًا أن الحوثيين لا يزالون «أكثر وكلاء طهران فاعلية»بعد الحرب.

ويقول إن الجماعة ما تزال قادرة على التصعيد ضد الولايات المتحدة، بما يُحدث «أثرًا كبيرًا»في حركة الملاحة في البحر الأحمر، وحرية الملاحة، والاقتصاد العالمي.

ويضيف أن تنفيذ ضربات متزامنة داخل إيران وضد الحوثيين سيبعث برسالة إلى طهران مفادها أن تفعيل وكيل آخر لن يثني الولايات المتحدة عن مواصلة الحرب، رغم كلفتها المرتفعة.

وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن الحصار الذي أعلنه الحوثيون يمنح إيران «خيارًا وسطيًا للتصعيد عند الطلب»، بدلاً من الدفع بوكيلها إلى الانخراط الكامل في الحرب.

وتظل مخاطر التصعيد في البحر الأحمر كبيرة، ولا سيما بالنسبة إلى السعودية، التي أصبحت تعتمد كليًا على هذا الممر لتصدير النفط بعد إغلاق إيران مضيق هرمز.

ويحذر بيلايو من أن أي هجمات إضافية قد تقوض بدرجة كبيرة الخيار البديل الذي تعتمد عليه السعودية عبر البحر الأحمر، بما ينعكس على أسعار الطاقة، في ظل عدم وجود بدائل برية فعلية لنقل النفط على المدى القصير.

ويختتم بالقول: «إن أي هجمات إضافية على البنية التحتية السعودية ستُرهق الرياض، وستؤثر بصورة كبيرة في استقرار المملكة».

https://www.trtworld.com/article/524863eb8f5e

تهديد حوثي جديد يوسّع نطاق الحرب مع إيران ويعرّض ممرًا تجاريًا استراتيجيًا آخر للخطر

فاطمة خالد وأحمد الحاج

يقول الحوثيون إنهم أغلقوا مضيق باب المندب أمام السفن المرتبطة بالسعودية، ردًا على الحصار الذي تفرضه المملكة على اليمن، وعلى هجوم أخير استهدف مطار صنعاء الدولي في العاصمة الخاضعة لسيطرة الجماعة. وزعموا أنهم أجبروا ست سفن على تغيير مسارها يوم الثلاثاء، غير أنه لم يتسنَّ التحقق من صحة هذا الادعاء بصورة مستقلة.

ويقع مضيق باب المندب عند الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، ويُعد أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية في العالم، إذ يربط البحر الأحمر بخليج عدن. وتمر عبره نحو 12 في المئة من التجارة العالمية، بما في ذلك ربع حركة الحاويات العالمية، في طريقها بين أوروبا وآسيا عبر قناة السويس المصرية.

وقد ازدادت أهمية المضيق بالنسبة إلى صادرات النفط السعودية بعدما أدى تعطل الملاحة في مضيق هرمز، بسبب الحرب مع إيران، إلى تقليص حركة شحن النفط من الخليج العربي بدرجة كبيرة.

ويؤكد الحوثيون أنهم سيستهدفون فقط السفن المرتبطة بالسعودية، أو المتجهة إلى موانئها على البحر الأحمر أو المغادرة منها. غير أن الجماعة، خلال حصار مماثل أعلنته ضد إسرائيل على خلفية الحرب في غزة، استهدفت عددًا كبيرًا من السفن التي لم تكن لها صلة تُذكر بذلك الصراع، أو لم تكن مرتبطة به أصلاً.

وقد يكون مجرد التهديد كافيًا لدفع شركات الشحن الدولية إلى تجنب هذا المسار.

هجمات متفرقة قد تشل حركة الملاحة في الممر المائي

لا يسيطر الحوثيون على جزء الساحل اليمني المطل على مضيق باب المندب، إذ يخضع لسيطرة خصومهم في الحرب الأهلية اليمنية، لكنهم يسيطرون على مناطق تبعد عن المضيق أقل من 100 كيلومتر (60 ميلاً).

وقال ثلاثة مسؤولين حوثيين لوكالة أسوشيتد برس، إن الجماعة أعدّت منذ أشهر خططًا لتعطيل حركة الملاحة في المضيق. وتشمل هذه الخطط استخدام ألغام بحرية، وزوارق محمّلة بالمتفجرات، وطائرات مسيّرة، ومروحيات لتمكين المقاتلين من الصعود إلى متن السفن، وفقًا للمسؤولين الذين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هوياتهم، لعدم تخويلهم التحدث إلى وسائل الإعلام.

وأضافوا أن السفن ستتلقى أولاً تحذيرات بعدم تجاوز حدود معينة داخل المضيق، وإذا تجاهلت تلك التحذيرات، فسيلجأ الحوثيون إلى العمل العسكري.

وفي مضيق هرمز، أثبتت إيران أن الهجمات المتفرقة على السفن قد تكون كافية لإغلاق ممر مائي حيوي فعليًا، من خلال رفع مستوى المخاطر وزيادة أقساط التأمين.

التجارة العالمية مهددة بالاضطراب عند ممر استراتيجي ثانٍ

قالت كليوناد رالي، مؤسسة مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة «أكليد»(ACLED): «إذا تعرض باب المندب للضغط بالتزامن مع اضطراب حركة الملاحة في الخليج العربي، فسيعني ذلك تعطيل اثنين من أهم المسارات البحرية في العالم في آن واحد».

وكتبت أليسون ماينور، مديرة مشروع التكامل في الشرق الأوسط بالمجلس الأطلسي، في تحليل نُشر يوم الاثنين، أن أكثر من سبعة ملايين برميل من النفط كانت تعبر مضيق باب المندب يوميًا خلال يونيو/حزيران، مقارنة بنحو أربعة ملايين برميل يوميًا قبل اندلاع الحرب مع إيران.

وكانت السعودية قد صدّرت مؤخرًا نحو أربعة ملايين برميل من النفط يوميًا عبر ميناء ينبع المطل على البحر الأحمر، ما أسهم في تخفيف تداعيات إغلاق مضيق هرمز، الذي لا يزال يتسبب في اضطرابات اقتصادية عالمية.

ولا تزال السعودية قادرة على إيصال نفطها الخام إلى الأسواق من دون المرور عبر باب المندب، من خلال نقل ما يصل إلى 2.5 مليون برميل يوميًا عبر البحر الأحمر إلى مصر، حيث يمكن لخط أنابيب «سوميد»نقل الخام إلى البحر المتوسط. كما يمكنها تصدير نحو مليون برميل يوميًا عبر قناة السويس.

ويمكن لشركات الشحن الدولية أيضًا تغيير مساراتها، كما فعلت خلال ذروة الحرب في غزة، إلا أن ذلك يقتضي الإبحار عبر الطريق الأطول حول رأس الرجاء الصالح، قبالة سواحل جنوب إفريقيا، ما يضيف أسبوعًا أو أسبوعين إلى مدة الرحلات ويرفع تكاليف النقل.

الهجمات قد تستدعي ردًا عسكريًا وتعيد إشعال الحرب في اليمن

هاجم الحوثيون أكثر من 100 سفينة خلال ذروة الحرب في غزة، قبل أن تضع حملة جوية أمريكية وإسرائيلية مكثفة حدًا لتلك الهجمات في مطلع عام 2025.

واستخف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأحدث تهديدات الحوثيين، وقال للصحفيين في المكتب البيضاوي يوم الثلاثاء: «حتى الآن، لم يحدث شيء. وأعتقد أنه إذا وقع أمر من هذا القبيل، فسيتعين علينا ببساطة أن نتعامل معه».

ويواجه الحوثيون أيضًا خطر إعادة إشعال الحرب مع السعودية وحلفائها في اليمن، حيث توقفت المعارك الكبرى عقب هدنة أُبرمت عام 2022. ويؤكد الجيش السعودي أنه سيعمل على إبقاء مضيق باب المندب مفتوحًا أمام حركة الملاحة.

وقال اللواء تركي المالكي، المتحدث باسم القوات المسلحة السعودية: «سيُتعامل بسرعة وحزم مع أي تهديدات حوثية تستهدف السفن العابرة، إذ تمثل هذه التهديدات انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وتندرج ضمن أعمال القرصنة البحرية».

وبدأت الحرب الأهلية في اليمن عام 2014، عندما سيطر الحوثيون على العاصمة صنعاء ومعظم مناطق شمال البلاد، ما أجبر الحكومة على اللجوء إلى المنفى. وتقود السعودية تحالفًا دوليًا يقاتل الحوثيين، كما فرضت حصارًا جويًا وبحريًا على المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة، قبل أن يشهد هذا الحصار تخفيفًا خلال السنوات الأخيرة.

ويقول الحوثيون إن السعودية استهدفت مطار صنعاء في وقت سابق من هذا الشهر، في محاولة لمنع طائرة كانت تقل قيادات حوثية عائدة من إيران، حيث شاركت في تشييع المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. إلا أن الطائرة هبطت بسلام في مطار آخر.

ورد الحوثيون بإطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة على مطار أبها الدولي في السعودية، في أخطر مواجهة بين الطرفين منذ سنوات.

ويقول الحوثيون إن إغلاق مضيق باب المندب أمام حركة الملاحة السعودية يهدف إلى كسر الحصار الذي يفرضه التحالف.

ويرى أحمد ناجي، كبير محللي شؤون اليمن في مجموعة الأزمات الدولية، أن الحصار يخدم أيضًا مصلحة حليف الحوثيين، إيران، في وقت استأنفت فيه الولايات المتحدة تنفيذ ضربات جوية يومية.

وقال ناجي: «من منظور إيران، فإن فتح نقاط ضغط إضافية في أنحاء المنطقة يمنحها نفوذًا أكبر. ويوفر الحوثيون لطهران وسيلة للتأثير في أحد أهم الممرات البحرية في العالم».

https://apnews.com/article/yemen-saudi-houthis-attack-shipping-red-sea-4e25fbdad821762e478173e6308884fb

تصاعد التوتر يهدد بانهيار الهدنة في اليمن

أبريل لونغلي ألي

تحليل موجز

شكّلت مراسم الجنازة البارزة التي أُقيمت في إيران فرصةً للحوثيين لممارسة ضغوط على المملكة العربية السعودية، كما أتاحت لطهران إظهار دعمها لشريكها والإيحاء بأن لديها أوراقًا يمكنها استخدامها عند ممر بحري استراتيجي آخر.

تتعرض الهدنة اليمنية المستمرة منذ أربع سنوات لضغوط شديدة. ففي 13 يوليو/تموز، اتهم الحوثيون المملكة العربية السعودية بقصف مطار صنعاء الدولي لمنع هبوط طائرة إيرانية كانت تنقل أعضاء الجماعة العائدين إلى اليمن بعد حضور جنازة المرشد الأعلى علي خامنئي. وأدان المتحدث الرسمي يحيى سريع الضربة، وأعلن أن فترة خفض التصعيد مع الرياض قد انتهت.

ثم أطلق الحوثيون طائرات مسيّرة وصواريخ عبر الحدود باتجاه مطار أبها الدولي، لكن المملكة اعترضتها، وحذروا من أن المجال الجوي السعودي لن يكون آمنًا حتى تُرفع جميع القيود المفروضة على مطار صنعاء.

وكانت التوترات قد تزايدت بالفعل على مدى أسابيع قبل هذا التبادل. ففي 3 يوليو/تموز، توجهت شركة «ماهان إير»— وهي شركة طيران إيرانية خاضعة لعقوبات أمريكية بسبب دعمها لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني — إلى صنعاء لنقل وفد الحوثيين لحضور الجنازة، من دون موافقة الحكومة اليمنية.

وكانت تلك أول رحلة جوية بين طهران وصنعاء منذ أكثر من عشر سنوات، وشكّلت تحديًا مباشرًا لترتيبات مراقبة المجال الجوي التي تطبقها السلطات اليمنية والتحالف الذي تقوده السعودية.

وفي وقت سابق، صعّد الحوثيون خطابهم ضد الرياض، مهددين باستئناف الحرب إذا لم ترفع المملكة «الحصار» عن اليمن بالكامل، وتسهّل دفع رواتب القطاع العام، وتقدم تعويضات عن الحرب، إلى جانب مطالب أخرى. كما اختبرت الجماعة الجبهة الداخلية بشن هجوم فاشل على قوات الحكومة اليمنية على امتداد ساحل البحر الأحمر، في واحدة من أعنف الاشتباكات التي شهدتها البلاد منذ سنوات.

كان من المتوقع أن تتصدع الهدنة في نهاية المطاف. فقد ظلت عملية السلام في البلاد مجمّدة منذ انضمام الحوثيين إلى حرب غزة عام 2023 إلى جانب حركة «حماس»، ما أدى إلى تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق باب المندب، ودفع الولايات المتحدة إلى تصنيفهم منظمةً إرهابية.

وقبل ذلك، كانت خارطة طريق السلام التي وضعتها الأمم المتحدة مطروحة على الطاولة، وتضمنت وقف إطلاق النار وحزمة من المزايا الاقتصادية الكبيرة للحركة. لكن الكثير تغير منذ ذلك الحين، ويبدو أن الحوثيين باتوا أشد نفادًا للصبر وأكثر ثقة بقدرتهم على المطالبة بالمزيد.

وعلى غرار حلفائهم في طهران، تكبد الحوثيون انتكاسات عسكرية كبيرة نتيجة حملات القصف الأمريكية والإسرائيلية خلال عامي 2024 و2025، ويخضعون لضغوط اقتصادية شديدة. ومع ذلك، يشعرون بثقة استراتيجية متزايدة؛ فقد أثبتوا قدرتهم على تعطيل حركة الملاحة البحرية، وأصبحت هذه الورقة أكثر أهمية بعدما دفعت سيطرة إيران على مضيق هرمز المملكة العربية السعودية إلى زيادة صادرات النفط عبر موانئها على البحر الأحمر.

وعلاوة على ذلك، علمتهم الحرب مع إيران أنه، على الرغم من استعداد الرياض لتوجيه رسائل بشأن الخطوط الحمراء من خلال ضربات محدودة، فإن الأولوية القصوى للمملكة تبقى خفض التصعيد. وعلى خلاف شركاء طهران الإقليميين الآخرين، لا يزال لدى الحوثيين هيكل قيادي متماسك.

وفي ظل هذه الظروف، تستغل الجماعة الفرصة التي وفرتها جنازة خامنئي لاختبار حدود التفاهم الممكن مع السعوديين؛ فالقضايا المطروحة تتجاوز بكثير مسألة مطار صنعاء.

ومن المؤكد أن المطار ينبغي أن يُفتح أمام الرحلات المدنية، وهناك خيارات متاحة لتحقيق ذلك؛ إذ عرضت الحكومة اليمنية تسهيل رحلات محدودة عبر شركة الطيران المحلية «اليمنية». لكن هذا ليس ما يريده الحوثيون في الواقع.

بل إنهم يرفعون سقف مطالبهم للضغط من أجل الحصول على وصول غير مقيد إلى العالم الخارجي، بما في ذلك طهران، بما يتيح لهم الحصول على المكونات العسكرية الحيوية والخبرات بسهولة أكبر.

والأهم من ذلك أن مطالبهم المتعلقة برفع «الحصار» تشمل، على الأرجح، مجموعة من القضايا المعروفة التي يتطلب حلها جميعًا حوارًا بين الأطراف اليمنية، مثل:

إلغاء عمليات تفتيش الأسلحة التي تجريها الأمم المتحدة على السفن المتجهة إلى ميناء الحديدة، ودفع الرواتب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وإتاحة الوصول إلى موارد اليمن من الهيدروكربونات. وفي نهاية المطاف، يسعى الحوثيون إلى تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي والسياسي يتيح لهم ترسيخ سيطرتهم في الداخل وتوسيع نفوذهم في حوض البحر الأحمر.

وقد أكد زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، هذه المطالب في خطاب تصعيدي ألقاه في وقت سابق اليوم. واتهم الرياض بعدم الرغبة في السلام، والانحياز إلى تحالف واسع يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بل وإسرائيل، وعرقلة الحقوق الأساسية للشعب اليمني وسيادته وكرامته.

ولزيادة حدة التصعيد، اختتم خطابه بدعوة إلى التعبئة الشعبية ضد «الحصار»، مشيرًا إلى أن «المعادلة الحقيقية هي المطارات مقابل المطارات، والموانئ مقابل الموانئ، والحصار مقابل الحصار». كما حذر من أن جميع منشآت النفط والبنية التحتية الحيوية في المملكة العربية السعودية تقع في مرمى صواريخ الجماعة وطائراتها المسيّرة.

ولإيران حساباتها الخاصة. فقد أشار تسيير الرحلة الجوية إلى صنعاء إلى أن طهران مستعدة لمواصلة دعم شركائها المسلحين في الخارج، بل وزيادته، على الرغم من الضغوط الأمريكية. وشكّل ذلك أيضًا تذكيرًا بأن إيران لا تزال تمتلك أوراقًا إضافية يمكنها استخدامها في مواجهتها مع واشنطن؛ وبالتحديد، دفع الحوثيين إلى تهديد حركة الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، في وقت تتراجع فيه حركة البضائع عبر مضيق هرمز، بما يهدد مسارين بحريين لا يستطيع الاقتصاد العالمي تحمل تعطلهما.

وحتى الآن، تبادل الطرفان ضربات محسوبة بعناية، هدفت إلى توجيه رسائل بشأن المطالب والخطوط الحمراء من دون إثارة صراع أوسع نطاقًا. وربما لا يزال بإمكانهما التوصل إلى تسوية مؤقتة، لكن هامش الخطأ في التقدير يتسع تدريجيًا.

وما يجعل هذه اللحظة خطرة بصورة خاصة هو أن الهدنة الهشة في اليمن لم تعد تُختبر بفعل المظالم الداخلية فحسب، بل باتت تتأثر بصورة متزايدة بالصراع الإقليمي، الذي يرى الحوثيون فيه فرصةً للحصول على تنازلات أكبر، فيما تنظر إليهم إيران بوصفهم وسيلة ضغط مهمة ضد الرياض وواشنطن.

وتبقى المخاطر كبيرة بالنسبة إلى اليمن، كما أنها كبيرة أيضًا بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي وتوازن القوى الآخذ في التغير في الشرق الأوسط.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alhdnt-fy-alymn-ly-almhk

باب المندب يتحول إلى برميل بارود وأسعار النفط تقفز... وترامب يتوعد بـ«عقاب عسكري قاسٍ»

هيئة التحرير

LA SICILIA

يمر جزء كبير من التجارة العالمية عبر المضيق الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، في وقت يشن فيه الحوثيون هجمات جديدة، وترفع واشنطن مستوى المواجهة.

أحيانًا لا تتغير الجغرافيا السياسية داخل قاعات المؤتمرات، بل على الخرائط البحرية. ففي ليلة 24-23 يوليو/تموز 2026، تعرضت ناقلتا نفط سعوديتان لهجوم في المنطقة البحرية الفاصلة بين اليمن والقرن الإفريقي.

ولم يكن ذلك تفصيلاً هامشيًا، إذ وقع الحادث في باب المندب، أحد أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم. وخلال ساعات قليلة، تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل، وتراجعت أسواق الأسهم، فيما وجد الصراع المحتدم أصلاً حول مضيق هرمز منفذًا خطيرًا ثانيًا.

ولا يقتصر التطور الجديد هذه المرة على الجانب العسكري، بل ينطوي على أبعاد اقتصادية وتجارية وسياسية في آن واحد. فالنقطة الأساسية هي أن الصراع لم يعد محصورًا في الخليج.

وقد تبنى الحوثيون، حلفاء إيران، الهجوم على سفينتين سعوديتين في البحر الأحمر، وقالوا إنهم استخدموا صواريخ وطائرات مسيّرة وأسلحة بحرية. وأكدت السلطات السعودية ومصادر دولية معنية بالأمن البحري اندلاع حريق على متن ناقلة واحدة على الأقل، فيما أفادت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية بأن الحادث يأتي في سياق تصاعد التهديدات التي تواجه الملاحة التجارية في المنطقة.

ولم يكن اختيار الهدف عشوائيًا؛ فاستهداف سفن مرتبطة بالرياض يعني ضرب المسار الذي تسعى السعودية إلى تحويل جزء من صادراتها النفطية عبره، في وقت لا تزال فيه الملاحة عبر مضيق هرمز مضطربة.

وبعبارة أخرى، تحمل رسالة الحوثيين بُعدًا استراتيجيًا يتجاوز رمزيتها. فقد أعلنت الجماعة اليمنية، خلال الأيام الماضية، فرض حصار بحري على حركة الملاحة السعودية عبر باب المندب، وقدّمته بوصفه ردًا على الحصار المفروض على اليمن، وعلى هجوم استهدف مطار صنعاء الدولي ونُسب إلى الرياض.

وإذا كان من الممكن النظر إلى ذلك الإعلان باعتباره دعاية أو أداة للضغط التفاوضي، فإن الهجوم على ناقلتي النفط حوّله إلى تهديد ملموس. وعندما يتحقق مثل هذا التهديد عند ممر ضيق تعبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية، تصبح استجابة الأسواق شبه تلقائية.

لماذا يحظى باب المندب بكل هذه الأهمية؟

قد يبدو الاسم بعيدًا بالنسبة إلى القارئ الأوروبي، لكنه يمثل عقدة حيوية في منظومة الطاقة العالمية؛ فباب المندب يربط البحر الأحمر بخليج عدن، ويشكّل البوابة الجنوبية للطريق المؤدي إلى قناة السويس.

ووفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تعبر هذا الممر يوميًا ملايين البراميل من النفط. وتشير أحدث تحليلات الوكالة إلى أن التدفقات بلغت نحو 9.3 ملايين برميل يوميًا في عام 2023، قبل أن تستقر عند قرابة 4.2 ملايين برميل، في ظل التحولات والاضطرابات الكبيرة التي شهدتها حركة الملاحة مؤخرًا.

وتشير الوكالة نفسها إلى أن باب المندب يُعد، بعد مضيق هرمز، أحد أكثر الممرات حساسية بالنسبة إلى أمن الطاقة الدولي.

ولا يتعلق الأمر بالنفط وحده. ففي الظروف الطبيعية، يمر نحو 12 في المئة من التجارة العالمية عبر هذا الطريق، وفق تقديرات أوردتها وكالة أسوشيتد برس. ويشمل ذلك الحاويات والسلع الصناعية والمنتجات المكررة والمواد الخام.

ويعني استهداف باب المندب الضغط على نقطة اختناق تتجاوز تداعياتها أسعار الوقود بكثير؛ إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف التأمين، وإطالة مسارات الشحن، وإجبار بعض الشركات على الالتفاف حول إفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح، فضلاً عن إرباك الجداول الزمنية لسلاسل الإمداد وزيادة تكاليفها.

وهذه هي طبيعة الممرات البحرية الضيقة: مساحة محدودة من المياه، لكن تداعياتها واسعة النطاق.

وبالنسبة للسعودية، فإن المشكلة مزدوجة. فمنذ أسابيع، تحاول المملكة زيادة اعتمادها على منافذها المطلة على البحر الأحمر لتجاوز المخاطر في مضيق هرمز، غير أن الهجوم على ناقلتي النفط أظهر أن هذا البديل معرض للخطر أيضًا.

وتشير أسوشيتد برس إلى أن الرياض لا تزال قادرة على تحويل جزء من نفطها الخام غربًا؛ إذ يمكنها، نظريًا، نقل ما يصل إلى 2.5 مليون برميل يوميًا عبر البحر الأحمر إلى مصر، ثم استخدام منظومة خط أنابيب «سوميد» للوصول إلى البحر المتوسط.

إلا أن الحادث الأخير يكشف حدود هذه الاستراتيجية؛ فنقل حركة الملاحة من نقطة أزمة إلى أخرى لا يلغي المخاطر، بل يعيد توزيعها.

الأثر الفوري: ارتفاع حاد في أسعار النفط وتراجع أسواق الأسهم

كان رد فعل الأسواق واضحًا؛ إذ ارتفع خام برنت، المعيار الدولي لأسعار النفط، متجاوزًا 100 دولار للبرميل، وأغلق جلسة الخميس 23 يوليو/تموز عند 100.69 دولار، بزيادة قاربت 7 في المئة، في أول عودة له إلى ما فوق هذا المستوى منذ نهاية مايو/أيار.

كما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ارتفاعًا قويًا. وفي الوقت نفسه، سادت حالة من القلق أسواق الأسهم الآسيوية ووول ستريت، بينما أعاد المستثمرون تقييم المخاطر المرتبطة ليس فقط بإمدادات الطاقة، بل أيضًا باحتمال تحول الأزمة في الخليج إلى صدمة ممتدة تطال حركة النقل البحري.

وهنا ينبغي التمييز بين حركة الأسعار والعوامل المفسرة لها؛ فالأسواق لا تتفاعل فقط مع الأضرار المادية التي لحقت بناقلتي النفط، بل تضع في حساباتها أيضًا احتمال تعرض عدة مسارات بديلة للخطر في وقت واحد.

وبعد أسابيع من التوتر في مضيق هرمز، يوحي فتح جبهة نشطة في باب المندب بأن رقعة الاضطراب تتسع من الشرق إلى الغرب، على امتداد القوس البحري الذي يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط. وهذا الاحتمال، أكثر من الهجوم نفسه، هو ما يفسر الارتفاع الحاد في أسعار النفط.

وتخشى الحكومات والشركات أن تتحول تكلفة الطاقة مجددًا إلى عامل يضاعف أوجه الهشاشة، من خلال زيادة التضخم، ورفع تكاليف الشحن، وتقليص هوامش أرباح القطاع الصناعي، وفرض مزيد من الضغوط على البنوك المركزية.

ولم يتبلور هذا السيناريو بالكامل بعد، لكن تجاوز عتبة 100 دولار يحمل دلالة نفسية وتشغيلية مهمة؛ إذ يعيد إلى الواجهة مستوى سعريًا تعتبره الأسواق متوافقًا مع مرحلة جديدة من عدم الاستقرار العالمي.

رد ترامب: تهديدات عسكرية وأموال إيرانية

جاء التصعيد السياسي في الأزمة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي رد على الهجمات متوعدًا الحوثيين وإيران، التي تعدها واشنطن الداعم الرئيسي للجماعة اليمنية، بـ«عقاب عسكري قاسٍ».

وكتب ترامب أيضًا أن أي أضرار تلحق «من الآن فصاعدًا» بالسفن وشحناتها ستُعوّض من أموال إيرانية تحتفظ بها الولايات المتحدة وتسيطر عليها.

وتحمل هذه الصيغة شحنة دعائية قوية، لكنها تثير أيضًا إشكاليات قانونية ودبلوماسية شديدة الجدل. غير أن النقطة الأكثر حساسية تتعلق بأمر آخر؛ فبحسب موقع «أكسيوس»، أشار ترامب إلى أنه بات «قريبًا» من اتخاذ قرار بشأن شن هجوم ضخم على إيران، بما يوحي بأن خيار العمل العسكري واسع النطاق لم يعد مجرد تهديد لفظي هدفه الردع.

وفي الساعات نفسها، أعلنت القيادة المركزية الأمريكية بدء دورة جديدة من الهجمات على أهداف عسكرية إيرانية، في الليلة الثالثة عشرة على التوالي من الغارات، وفق التسلسل الزمني الذي أوردته وكالة «أنسا»وأكدته تقارير دولية.

وتشير هذه الاستمرارية العملياتية إلى أن البيت الأبيض يتحرك بالفعل ضمن منطق تصعيد محسوب، أو يأمل، على الأقل، أن يُنظر إليه على هذا النحو.

ثم تبرز قضية الأصول المجمدة. فلم يوضح ترامب بالتفصيل الأساس القانوني الذي يعتزم الاستناد إليه لاستخدام الأموال الإيرانية في تغطية الأضرار المستقبلية التي قد تلحق بالسفن التجارية.

وهذه نقطة مهمة؛ إذ يبدو التصريح حاليًا أقرب إلى رسالة سياسية منه إلى إجراء تنفيذي محدد، وهي رسالة موجهة إلى ثلاثة أطراف مختلفة: الناخب الأمريكي، وحلفاء واشنطن في الخليج، والقيادة الإيرانية.

لكن مجرد استخدام الرئيس هذا الملف بوصفه ردًا فوريًا يوضح أن واشنطن تريد رفع مستوى الضغط العسكري والاقتصادي والرمزي على طهران في وقت واحد.

طهران تحذّر من «سابقة خطيرة»وتلوّح بالانتقام

جاء الرد الإيراني على مرحلتين بارزتين. فعلى الصعيد القانوني والدبلوماسي، وصف وزير الخارجية عباس عراقجي فكرة مصادرة الأموال الإيرانية بأنها «سابقة خطيرة وتؤجج الصراع»، محذرًا من أن اعتياد الحكومات توظيف الأصول السيادية لأغراض سياسية سيجعل ممتلكات جميع الدول عرضة للخطر.

ويهدف هذا الخطاب إلى تدويل القضية، وتقديم الخطوة الأمريكية لا بوصفها إجراءً يستهدف إيران وحدها، بل سابقة خطرة تهدد منظومة العلاقات الاقتصادية بين الدول بأكملها.

أما على الصعيد الاستراتيجي المباشر، فحذر عراقجي من أن أي دولة «تشارك أو تتعاون أو تساعد الولايات المتحدة في شن عدوان على إيران»قد تتحمل المسؤولية.

وجاء هذا التصريح خلال اجتماع لمنظمة شنغهاي للتعاون في قرغيزستان، حاملاً دلالة تتجاوز حدود الخطاب السياسي؛ إذ يوسّع نطاق الردع الإيراني ليشمل، إلى جانب واشنطن، الدول التي توفر قواعد أو دعمًا لوجستيًا أو غطاءً سياسيًا للعمليات الأمريكية.

وفي منطقة تعج بالقواعد الأمريكية ومنشآت الطاقة المعرضة للخطر، يمثل هذا التهديد تطورًا ينبغي التعامل معه بجدية.

وخلاصة الأمر أن طهران تواصل التحرك ضمن منطقة رمادية تتيح لها دعم حلفائها الإقليميين من دون تحمل مسؤولية مباشرة وواضحة عن كل هجوم.

لكن مع تفاقم أزمة الممرات البحرية، يصبح الحفاظ على هذا الغموض أكثر صعوبة على الساحة الدولية.

فبالنسبة إلى واشنطن، يكفي الارتباط بين إيران والحوثيين لتبرير ممارسة الضغوط. أما بالنسبة إلى طهران، فإن الاعتراف العلني بهذا الارتباط قد يعرّضها لانتقام أوسع نطاقًا.

وهذا هو المجال التقليدي للحروب بالوكالة، لكن مع تضاؤل هامش الخطأ بصورة متزايدة.

من حرب بالوكالة إلى خطر اندلاع حرب إقليمية مفتوحة

هنا تحديدًا تزداد القضية خطورة. فحتى أيام قليلة مضت، بدت الأزمة البحرية متركزة أساسًا في مضيق هرمز، لكن امتدادها الآن إلى باب المندب ينذر باحتمال تعدد الجبهات.

وتشير وكالة أسوشيتد برس إلى أن الهجوم على ناقلتي النفط السعوديتين يفرض «ضغطًا مزدوجًا»على إمدادات الطاقة؛ فمن جهة يتعرض الخليج للاضطراب، ومن جهة أخرى يواجه الممر الجنوبي للبحر الأحمر تهديدًا متزايدًا.

وإذا أصبح الممران غير مستقرين بصورة دائمة، فلن تواجه الأسواق اضطرابًا مؤقتًا، بل تحولاً جذريًا في المشهد.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر إلى احتمال شن «هجوم أمريكي كبير»على إيران لا بوصفه مجرد تهديد، بل عاملاً قد يسرّع الانتقال من سياسة الضغط القسري إلى صراع إقليمي أوسع.

وأفادت وكالة «أنسا»بوقوع انفجارات في الأهواز وبندر عباس، فيما أشارت مصادر دولية إلى صدور إنذارات ورصد تحركات عسكرية في دول خليجية أخرى، من بينها البحرين.

وتزيد كل ليلة جديدة من الغارات احتمال وقوع خطأ في الحسابات، سواء بتعرض منشأة لقصف مدمر، أو انخراط قاعدة تابعة لدولة حليفة في المواجهة، أو تضرر سفينة مدنية وسقوط ضحايا على متنها. وعندئذ، يتقلص هامش احتواء التصعيد بصورة حادة.

وهناك مستوى آخر أقل وضوحًا، لكنه بالغ الأهمية، يتعلق بالمصداقية. فإذا تمكن الحوثيون من إثبات قدرتهم على تهديد باب المندب بصورة متواصلة، فستعزز إيران، بصورة غير مباشرة، قدرتها على ممارسة الضغط الاستراتيجي من دون أن تغلق رسميًا أي مضيق.

أما إذا قررت الولايات المتحدة توجيه ضربات قوية لاستعادة حرية الملاحة، فسيتعين عليها بعد ذلك ضمان استئناف حركة السفن بأمان فعلي. وإذا لم يتحقق ذلك، فقد يؤدي التصعيد العسكري إلى مزيد من انعدام الأمن بدلاً من الحد منه.

ويستند هذا الاستنتاج إلى المسار الأخير للهجمات، وإلى مواطن الضعف التي تعانيها اثنتان من أهم طرق نقل الطاقة بحرًا.

ماذا يعني ذلك لأوروبا وإيطاليا؟

بالنسبة إلى أوروبا، لا يُعد تدهور الوضع الأمني في البحر الأحمر أزمة بعيدة عنها.

فسلاسل الإمداد الأوروبية تعتمد بدرجة كبيرة على الممر الذي يربط قناة السويس بالبحر المتوسط، وأي تحويل لمسارات السفن حول إفريقيا يعني أيامًا إضافية من الإبحار، واستهلاكًا أكبر للوقود، وارتفاعًا في تكاليف التأمين، فضلاً عن مزيد من عدم اليقين بالنسبة إلى الشركات والمستهلكين.

وإذا تزامن الضغط على قطاع الشحن مع بقاء أسعار النفط فوق مستوى 100 دولار للبرميل، فقد تنعكس التداعيات سريعًا على معدلات التضخم، والأسعار الصناعية، والموازين التجارية.

أما بالنسبة إلى إيطاليا، التي تعتمد على واردات الطاقة، وعلى الصادرات الصناعية والخدمات اللوجستية في البحر المتوسط، فإن الجمع بين ارتفاع تكاليف الطاقة وهشاشة حركة الملاحة يمثل مسألة بالغة الحساسية.

وليس من قبيل المصادفة أن وزير الدفاع غويدو كروزيتو، وفق ما نقلته وكالة «أنسا»، أعرب عن أمله في ألا تدفع الهجمات الأمريكية الجديدة طهران إلى توسيع نطاق الصراع.

وهي صيغة حذرة، لكنها تعكس بدقة المعضلة الأوروبية: دعم حرية الملاحة، مع الحيلولة في الوقت نفسه دون أن تؤدي الردود العسكرية إلى توسيع رقعة الحرب.

القضية الحقيقية ليست ناقلتين، بل أمن الممرات البحرية واستمرار عملها

سيكون من الخطأ اختزال المشهد برمته في استهداف سفينتين؛ فأهمية الحادث تكمن تحديدًا في أنه يكشف خللاً يطال المنظومة بأكملها.

فهو يوضح أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، التي تجددت بالفعل عبر الغارات والردود الانتقامية، قادرة على الامتداد سريعًا إلى شرايين التجارة العالمية.

كما يثبت أن حلفاء طهران الإقليميين ما زالوا قادرين على اختيار المكان والتوقيت المناسبين لزيادة الضغط.

ويؤكد، قبل كل شيء، أن سوق الطاقة العالمية تواجه مواطن ضعف متزامنة عند عدد من الممرات البحرية الاستراتيجية.

وفي الوقت الراهن، تطلق الأسواق إشارات تحذير، لكنها لا تنذر حتى الآن بانهيار شامل.

غير أن تجاوز أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل، وتهديدات ترامب، ورد عراقجي، وتصاعد وتيرة الغارات، كلها مؤشرات إلى أن المسألة لم تعد مجرد احتمال نظري لتصعيد مستقبلي.

فالتصعيد قائم بالفعل، ويتسع عبر سلسلة من الخروقات والتحركات العسكرية المحدودة والمتلاحقة.

وعندما يدخل ممران بحريان بحجم هرمز وباب المندب في دائرة التوتر نفسها، لا يعود السؤال مقتصرًا على الطرف الذي سيبادر إلى الضرب، بل يمتد إلى الكلفة التي سيتحملها العالم لمجرد إبقاء حركة الملاحة مستمرة عبرهما.

https://en.lasicilia.it/news/italy-world/3060795/the-bab-al-mandab-strait-is-becoming-a-powder-keg-and-oil-prices-are-skyrocketing-trump-severe-punishments.html

من حرب بالوكالة إلى تنافس خليجي: اليمن ساحة جديدة للصراع على النفوذ

إيكو إرنادا

لأكثر من عقد، جرى التعامل مع اليمن بوصفه ساحة لحرب بالوكالة بين السعودية وإيران. فقد أسهم الدعم الإيراني لجماعة الحوثي، إلى جانب التدخل العسكري الذي قادته السعودية عام 2015، في تحويل البلاد إلى واحدة من أبرز ساحات التنافس الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وغدا الصراع انعكاسًا لمواجهة أوسع على النفوذ الإقليمي بين قوتين تتنافسان على رسم ملامح النظام السياسي في العالم العربي.

ورغم أن هذا التفسير لا يزال وجيهًا إلى حدّ بعيد، فإنه لم يعد كافيًا لفهم التحولات الجارية. ففي الوقت الذي يواصل فيه الحوثيون إحكام سيطرتهم على معظم شمال اليمن، وتظل فيه إيران لاعبًا مؤثرًا، بدأت الديناميكيات التي ترسم مستقبل البلاد تتغير. إذ يتشكل اليوم نمط جديد من المنافسة داخل الخليج نفسه، وأصبح اليمن إحدى ساحاته الرئيسية.

فالصراع لم يعد مقتصرًا على السعودية وإيران، بل بات يشمل بصورة متزايدة السعودية والإمارات العربية المتحدة؛ وهما دولتان شاركتا معًا في التحالف العسكري نفسه، لكنهما تتبنيان اليوم رؤيتين مختلفتين لمستقبل اليمن.

ويعكس هذا التحول تغيرًا أوسع في طبيعة السياسة الإقليمية في الشرق الأوسط. فلم تعد المنافسة تُختزل في الانقسامات الأيديولوجية أو السرديات الطائفية أو الخصومات التقليدية، بل أصبحت ترتكز بصورة متزايدة على المصالح الاقتصادية، وأمن الممرات البحرية، وطرق التجارة، والتنافس على قيادة الإقليم.

وعندما شكّلت السعودية التحالف العسكري لإعادة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إلى السلطة عام 2015، برزت الإمارات بوصفها أحد أكثر شركائها نشاطًا وفاعلية. وكان الهدف المشترك للطرفين يتمثل في وقف تمدد الحوثيين ومنع ما اعتبراه توسعًا للنفوذ الإيراني في شبه الجزيرة العربية.

ولسنوات، بدا هذا التحالف متماسكًا، غير أن خلافات جوهرية كانت تتبلور تدريجيًا في الخلفية.

فالسعودية نظرت إلى اليمن من منظور أمنها القومي. إذ تتشارك المملكة حدودًا طويلة مع اليمن، وعانت مرارًا تداعيات عدم الاستقرار القادم من جارها الجنوبي. لذلك ظل هدف الرياض يتمثل في قيام دولة يمنية مستقرة وموحدة، قادرة على بسط سلطتها، مع بقائها ضمن المجال الاستراتيجي السعودي.

أما الإمارات، فقد تعاملت مع اليمن من زاوية مختلفة. فلم تقتصر مصالح أبوظبي على ترتيبات السلطة الداخلية، بل امتدت إلى اعتبارات بحرية وتجارية أوسع. وبدلاً من التركيز على مؤسسات الدولة في صنعاء، نسجت علاقات مع قوى محلية قادرة على تأمين الموانئ الاستراتيجية، والبنية التحتية الساحلية، وخطوط الملاحة التي تربط الخليج بالبحر الأحمر وشرق إفريقيا.

وبرز هذا التباين بوضوح في دعم الإمارات للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو كيان سياسي وعسكري يدعو إلى توسيع الحكم الذاتي في جنوب اليمن، وصولاً إلى الاستقلال.

وفي الوقت الذي واصلت فيه السعودية دعم وحدة اليمن، استثمرت الإمارات بكثافة في قوى سياسية وعسكرية تتعارض طموحاتها، في كثير من الأحيان، مع هذا الهدف.

وهكذا تحولت الخلافات التي بدت في بدايتها تكتيكية إلى مشاريع استراتيجية متنافسة.

وتشير التطورات الأخيرة إلى أن السعودية تسعى إلى استعادة موقعها بوصفها الفاعل الخارجي الأكثر تأثيرًا في اليمن. فالمشاورات السياسية التي استضافتها الرياض، والجهود الرامية إلى توحيد القوى المناهضة للحوثيين، والمبادرات الهادفة إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي اليمني، جميعها تعكس استراتيجية أوسع تستهدف رسم ملامح النظام السياسي لما بعد الحرب تحت مظلة النفوذ السعودي.

ويعكس ذلك تحولاً مهمًا في طبيعة الصراع. فلم يعد السؤال الرئيسي يقتصر على إمكانية هزيمة الحوثيين أو احتواء النفوذ الإيراني، بل أصبح يدور بصورة متزايدة حول أي قوة خليجية ستفرض نفسها راعيًا خارجيًا رئيسيًا ومهندسًا للنظام السياسي اليمني المقبل.

وتتضح أهمية هذا التنافس أكثر عند النظر إلى الموقع الجغرافي لليمن.

فاليمن يحتل أحد أكثر المواقع الاستراتيجية أهمية في العالم؛ إذ يشرف على مضيق باب المندب، الذي يشكل ممرًا بحريًا حيويًا يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. ويعتمد جزء كبير من التجارة العالمية وشحنات الطاقة على أمن هذا الطريق البحري.

وقد ازدادت أهمية هذا الممر منذ اندلاع الحرب في غزة. فقد تسببت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر في اضطراب حركة الملاحة، وإجبار العديد من شركات الشحن على تحويل مساراتها حول القارة الإفريقية، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل عالميًا.

ولم يعد ما يجري في اليمن يؤثر في شبه الجزيرة العربية وحدها، بل أصبح قضية ذات تداعيات اقتصادية عالمية.

وبالنسبة إلى الإمارات، فإن تعزيز نفوذها في اليمن ينسجم مع استراتيجيتها الرامية إلى بناء شبكة مترابطة من الموانئ والمراكز اللوجستية تمتد من الخليج إلى البحر الأحمر وشرق إفريقيا. ومن هذا المنطلق، فإن ترسيخ وجودها في المناطق الساحلية الرئيسية بجنوب اليمن يتوافق مع أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية بعيدة المدى.

أما السعودية، فلها مصالح لا تقل أهمية؛ إذ تعتمد «رؤية 2030» على استقرار المنطقة وأمن الممرات البحرية. ومع سعي المملكة إلى التحول إلى مركز عالمي للاستثمار والخدمات اللوجستية، أصبحت التطورات في البحر الأحمر وباب المندب تمثل ضرورة اقتصادية بقدر ما تمثل ضرورة أمنية.

ومن ثم، فإن التنافس الدائر في اليمن لا يتعلق بالنفوذ في صنعاء أو عدن فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى رسم مستقبل واحدة من أهم العقد الجيوسياسية في العالم.

ولا تقتصر تداعيات هذا التنافس على اليمن وحده.

ففي أنحاء الشرق الأوسط كافة، باتت دول الخليج تتحرك بصورة متزايدة بوصفها قوى إقليمية تمتلك أجندات استراتيجية مستقلة. ورغم استمرار تأثير الولايات المتحدة والصين وروسيا، فإن الحكومات الإقليمية لم تعد تنتظر قرارات القوى الكبرى لتحديد مسار الأحداث، بل أصبحت توسع نفوذها عبر الاستثمارات، ومشروعات البنية التحتية، والمبادرات الدبلوماسية، والشراكات الأمنية.

ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه في السودان وليبيا ومنطقة القرن الإفريقي، حيث تتنافس العواصم الخليجية على الموانئ، وممرات التجارة، والبنية التحتية للطاقة، والشراكات السياسية التي تعزز مكانتها الإقليمية.

وبذلك أصبحت أدوات النفوذ الاقتصادي والاستراتيجية البحرية من أبرز وسائل التأثير في المنطقة.

ونتيجة لذلك، أصبحت الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط أكثر تعقيدًا. فما تزال الأطر التقليدية، القائمة على التنافس السني-الشيعي أو الصراع العربي-الإيراني، تحتفظ بأهميتها، لكنها لم تعد تفسر المشهد بأكمله.

فالمنطقة تشهد بصورة متزايدة تنافسًا بين الدول الخليجية نفسها، حيث تسعى كل دولة إلى فرض رؤيتها الخاصة للنظام الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

ولعل اليمن يقدم أوضح مثال على هذا التحول.

فالبلاد لا تزال تعاني انقسامًا عميقًا. ويواصل الحوثيون السيطرة على مساحات واسعة من الشمال، بينما تبقى القوى المناهضة لهم منقسمة، رغم المحاولات المتكررة لتوحيد صفوفها.

كما يواصل الانهيار الاقتصادي، والأزمة الإنسانية، وضعف مؤسسات الدولة، تقويض فرص التوصل إلى سلام دائم.

وفي ظل هذه الظروف، يصبح نفوذ القوى الخارجية أمرًا لا مفر منه.

وقد تسهم الجهود السعودية لتوحيد القوى المناهضة للحوثيين في الحد من الانقسامات وتهيئة ظروف أكثر ملاءمة للاستقرار، لكنها تثير، في الوقت نفسه، تساؤلات حول مدى قدرة اليمن على ممارسة سيادته الفعلية إذا ظلت الترتيبات السياسية الأساسية مرهونة بالدعم الخارجي.

وينطبق الأمر ذاته على الدور الإماراتي. فالشراكات المحلية قد توفر فرصًا أمنية واقتصادية، لكنها قد تعمق أيضًا الاعتماد على الرعاة الخارجيين.

وبالنسبة إلى اليمن، لا يقتصر التحدي على إنهاء الحرب، بل يمتد إلى ضمان ألا يفضي السلام إلى شكل جديد من التبعية.

ولهذا يكتسب الانتقال من حرب بالوكالة إلى تنافس خليجي كل هذه الأهمية.

فقد يكون اليمن بصدد تجاوز المرحلة التي هيمنت فيها السعودية وإيران على المشهد الاستراتيجي، لكنه لا يتجه بالضرورة نحو استعادة سيادته الكاملة. بل يتحول إلى ساحة تنافس جديدة بين القوى الخليجية، التي تتبنى رؤى متباينة للنظام الإقليمي وشبكات الترابط الاقتصادي.

ومن ثم، فإن فهم اليمن اليوم يقتضي تجاوز المفهوم التقليدي لحروب الوكالة. فقد أصبحت البلاد حالة اختبار لشرق أوسط جديد، يُقاس فيه النفوذ بصورة متزايدة، ليس بالقوة العسكرية أو الأيديولوجيا وحدهما، بل أيضًا بالسيطرة على طرق التجارة، والبنية التحتية، وشبكات النفوذ السياسي.

ومع اتساع طموحات القوى الخليجية، يظل اليمن في قلب تحول إقليمي ستتجاوز تداعياته حدوده الوطنية بكثير.

ولم تعد المعركة على مستقبل اليمن تقتصر على إنهاء الحرب، بل أصبحت معركة لتحديد الجهة التي سترسم ملامح النظامين السياسي والاقتصادي المقبلين في واحدة من أكثر مناطق العالم أهمية من الناحية الاستراتيجية.

https://www.middleeastmonitor.com/20260711-from-proxy-war-to-gulf-rivalry-yemens-new-battle-for-influence/

من التجارة إلى القوة النارية: كيف تحوّل الحوثيون إلى ذراع عسكرية إقليمية لإيران؟

شيبا إنتليجنس

لم يعد الحوثيون يعتمدون فقط على تهريب شحنات من الأسلحة الإيرانية المكتملة إلى اليمن؛ إذ تُظهر الأدلة التي جرى فحصها في إطار هذا التحقيق أن الجماعة دمجت التجارة الدولية، والشركات التجارية، وسلاسل الإمداد المدنية في منظومة مشترياتها العسكرية.

وتدخل إلى اليمن محركات، وألواح إلكترونية، وأجهزة استشعار، ومعدات للملاحة والاتصالات، ومكونات أخرى مزدوجة الاستخدام ومتاحة تجاريًا، عبر مستوردين وشركات خدمات لوجستية وشحنات بضائع اعتيادية. ثم تُستخدم الخبرات الإيرانية والتكنولوجيا العسكرية الحساسة في تحويل هذه المواد، داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إلى طائرات مسيّرة، وصواريخ، وزوارق مفخخة، ومنظومات اتصالات قتالية.

وتعزز هذه الأدلة الفرضية الرئيسية الأولى للتحقيق، ومفادها أن التجارة أصبحت عنصرًا هيكليًا في الجهاز العسكري للحوثيين، ولم تعد مجرد غطاء لعمليات تهريب منفردة.

كما يتبلور نمط ثانٍ؛ إذ يوظف الحوثيون الأسلحة والخبرات والشبكات البحرية التي طوروها داخل اليمن لبناء علاقات مع جماعات مسلحة وشبكات تهريب في مختلف أنحاء القرن الإفريقي. وقد تمثل العوائد في أموال نقدية، لكنها قد تأتي أيضًا في صورة مجندين، ومعسكرات تدريب، وإمكانات للوصول إلى السواحل، ومواقع للتخزين، وقوارب، وحماية محلية، ومسارات توسع نطاق العمليات لكل من الحوثيين وإيران.

ولا يثبت ذلك، حتى الآن، وجود شبكة إيرانية متكاملة من قواعد الصواريخ في إفريقيا. لكنه يوضح أن الحوثيين تحولوا من مجرد متلقين للدعم الإيراني إلى فاعل عسكري إقليمي قادر على تحويل التجارة إلى أداة للحرب، والسلاح إلى نفوذ عابر للحدود.

أسلحة تدخل في هيئة بضائع تجارية

في يناير/كانون الثاني 2025، أعلنت سلطات الجمارك في عدن ضبط 180 محرك سيرفو ذكيًا، و1760 لوحة إلكترونية وجهاز استشعار. ووفقًا لهيئة الجمارك، يمكن استخدام هذه المحركات في تحريك أجنحة الطائرات المسيّرة وإطلاق حمولاتها، فيما تُستخدم المكونات الإلكترونية في التحكم بالمحركات، وإدارة الطاقة، ورصد العوائق أو الغازات.

ولا تُعد أي من هذه المواد سلاحًا بالضرورة في صورتها التجارية الأصلية؛ فمحركات السيرفو، والألواح الإلكترونية، وأجهزة الاستشعار تُستخدم على نطاق واسع في الروبوتات، والمعدات الصناعية، والتطبيقات التكنولوجية المدنية. غير أن وظيفتها تتغير عندما تُدمج مع أجهزة الملاحة، والبطاريات، والمراوح، وأنظمة التحكم داخل طائرة غير مأهولة.

وبعد أيام، أفاد مسؤولون في الجمارك بضبط شحنة أخرى تضمنت محركات تعمل بالوقود، وأجهزة تحكم لاسلكية لطائرات مسيّرة، وطائرة صغيرة مخبأة داخل حاوية تضم بضائع متنوعة قادمة من الصين.

كما شملت عمليات ضبط أخرى، في موانئ ومعابر عدن وشحن وصرفيت، محركات ومراوح لطائرات مسيّرة، وأجهزة اتصالات، ومعدات تشويش، وقطعًا إلكترونية مخبأة بين الملابس وقطع الغيار والبضائع العامة.

ويكشف ذلك عن نمط ثابت؛ فبدلاً من استيراد طائرة مسيّرة أو صاروخ مكتمل يسهل التعرف عليه، تُجزّأ المنظومة إلى مكونات منفصلة. فتصل المحركات ضمن شحنة، وأجهزة التحكم ضمن أخرى، بينما تُنقل البطاريات وأنظمة الملاحة والألواح الإلكترونية عبر موردين ومسارات مختلفة.

وبمجرد وصول هذه المكونات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، يمكن إعادة تجميعها وتوظيفها عسكريًا. وهكذا، لا تُستخدم التجارة لإخفاء الأسلحة فحسب، بل أصبحت المرحلة الأولى في عملية إنتاجها.

من طرق التهريب إلى سلاسل الإمداد

وثقت تقارير متعاقبة لفريق خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن مسارات بحرية وبرية استُخدمت لتزويد الحوثيين بالأسلحة والمكونات العسكرية.

وشملت هذه المسارات مراكب شراعية وقوارب صغيرة تنشط في بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، إلى جانب شبكات برية تمتد عبر شرق اليمن. كما حددت التقارير وسطاء، وشبكات للمشتريات، وقنوات مالية تفصل المستفيد النهائي عن المورد الأصلي.

ويتجلى تطور هذه المنظومة في تزايد عدد الجهات المشاركة فيها. فقد تبدأ عملية الشراء من مصنع مدني في آسيا، ثم تمر عبر موزع، وشركة شحن، ومستورد، ومخلص جمركي، قبل أن تنتهي في مستودع تسيطر عليه شبكة عسكرية.

وقد لا يكون الناقل على علم بالغرض النهائي للشحنة، كما قد يمارس المستورد في الأصل نشاطًا تجاريًا مشروعًا، لكنه يدرج مكونات حساسة ضمن عدد محدود من الحاويات. ويجعل هذا الهيكل تفكيك الشبكة أمرًا بالغ الصعوبة، سواء عبر اعتراض قوارب منفردة أو فرض عقوبات على شركة واحدة.

وتوصلت دراسة دولية نُشرت عام 2026 بعنوان «من المهربين إلى سلاسل الإمداد»إلى نتيجة مماثلة، مفادها أن الحوثيين طوروا منظومة مشتريات عالمية لامركزية تجمع بين الأسواق التجارية، والموردين الدوليين، وقدرات التجميع المحلية.

وتتمتع هذه الشبكة بقدر كبير من المرونة؛ لأنها لا تعتمد على مسار واحد، أو شركة واحدة، أو دولة موردة بعينها.

الشركات التجارية بنية تحتية عسكرية

تُظهر العقوبات والتحقيقات الدولية أن الشركات التجارية أصبحت أجزاء تشغيلية من منظومة مشتريات الحوثيين.

وفي يناير/كانون الثاني 2026، قالت وزارة الخزانة الأمريكية إن مسؤولي المشتريات لدى الحوثيين اعتمدوا على شبكة من شركات الواجهة، وشركات الخدمات اللوجستية، والوسطاء الماليين العاملين في اليمن وعُمان والإمارات العربية المتحدة.

وحددت الوزارة شركة «الوادي الكبير للخدمات اللوجستية»، ومقرها صنعاء ولها فرع في عُمان، باعتبارها جزءًا من شبكة استخدمت المستودعات والشاحنات لتنسيق شحنات الأسلحة. وقالت إن ممثلي الشركة حاولوا تهريب 52 صاروخًا مضادًا للدبابات من طراز «كورنيت»، مخبأة داخل مولدات كهربائية معدلة خصيصًا.

وشملت القضية نفسها كيانًا تجاريًا آخر يُزعم أنه وفر مساحات تخزين في المنطقة الحرة بالمزيونة في عُمان، إضافة إلى شركة صرافة في صنعاء استُخدمت لتسوية مدفوعات مكونات صاروخية، ومنظومات متطورة، ومواد عسكرية أخرى.

وتوضح العملية آلية عمل المنظومة؛ إذ تتولى شركة شراء البضائع أو نقلها، وتوفر أخرى التخزين، فيما تنقل شبكة لوجستية الشحنة، ويتولى وسيط مالي دفع مستحقات المورد.

كما وصفت تحقيقات نشرها الباحث اليمني عبد القادر الخراز بنية مماثلة.

وحددت تقاريره رجال أعمال وشركات يُزعم تورطهم في تسجيل واجهات تجارية، والتفاوض على صفقات شراء، وتقديم معاملات مرتبطة بالأسلحة باعتبارها تجارة مشروعة.

وتحتاج بعض المزاعم الفردية إلى تحقق مستقل عبر سجلات الملكية، ووثائق الشحن، والتحويلات المالية. غير أن الآلية العامة تتطابق مع ما توصل إليه خبراء الأمم المتحدة، والعقوبات الدولية، وعمليات الضبط الرسمية في اليمن.

ويمكن لشركة مسجلة في مجال التجارة العامة، أو النقل، أو قطع الغيار، أو السفر، أن تؤدي وظائف عسكرية من دون أن تدرج أي نشاط مرتبط بالأسلحة في سجلاتها الرسمية.

إيران توفر العنصر الحاسم

تستطيع الأسواق التجارية توفير كثير من المكونات، لكن برنامج الحوثيين للأسلحة يعتمد أيضًا على التصاميم العسكرية، والمعرفة المتخصصة، والتقنيات الحساسة.

وكشفت تحقيقات فنية في صواريخ وطائرات مسيرة حوثية جرى اعتراضها عن مزيج من مواد إيرانية المنشأ ومكونات تجارية مصنعة دوليًا. ويشير ذلك إلى نموذج إنتاج لا تحتاج فيه إيران إلى تسليم كل سلاح في صورة مكتملة.

فبإمكان إيران توفير التصاميم، وأنظمة التوجيه، والقطع المتخصصة، والخبراء الفنيين. وفي المقابل، تحصل الشبكات التجارية من الأسواق الدولية على المحركات، والبطاريات، والكاميرات، والمعالجات، والمواد الصناعية، ثم تتولى ورش الحوثيين تجميع المنظومات النهائية، وتعديلها، واختبارها داخل اليمن.

وتقدم تقارير حديثة لشيبا إنتليجنس أمثلة على هذه العلاقة.

فقد كشفت المنصة أن خلية فنية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني درست نقل منشآت الحوثيين الخاصة بالصواريخ والطائرات المسيرة من الساحل الغربي لليمن إلى مناطق جبلية وصحراوية، من بينها مواقع في محافظة الجوف. وبحسب التقارير، فحصت الخلية منشآت تحت الأرض، ومواقع تخزين محمية، ومناطق انتشار بديلة.

ويشير ذلك إلى أن الدور الإيراني لا يقتصر على توريد المعدات، بل يمتد إلى حماية القدرات المنتجة من المكونات المستوردة، ونقلها، وإدارتها من الناحية العملياتية.

كما أفادت شيبا إنتليجنس بتحركات لمعدات مرتبطة بالصواريخ وقوات حوثية إلى مناطق في الجوف متصلة بطرق التهريب ومواقع التخزين الصحراوية. وتجعل جغرافية المحافظة، وصلاتها بصعدة وصنعاء، منها منطقة ملائمة لاستقبال المعدات الواردة عبر شرق اليمن، وإخفائها، وإعادة توزيعها.

ومن ثم، لا تنتهي سلسلة الإمداد عند ميناء أو معبر حدودي، بل تستمر عبر المستودعات، وورش التجميع، وميادين الاختبار، ومواقع الانتشار.

حين تُشترى التكنولوجيا في صورة خدمة

فقد أفادت «شيبا إنتليجنس»بأن الحوثيين سعوا إلى الحصول على قدرات مرتبطة بالأقمار الاصطناعية الصينية عبر قناة متصلة بمسقط. غير أن المنصة لم تتمكن من التحقق بصورة مستقلة مما إذا كانوا قد حصلوا في نهاية المطاف على تلك الخدمات أو البيانات.

ومع ذلك، تظل المحاولة ذات دلالة؛ لأنها توضح كيف يمكن اقتناء قدرة عسكرية من خلال عقد تجاري، بدلاً من الحصول عليها عبر شحنة أسلحة مباشرة.

فصور الأقمار الاصطناعية، وخدمات الاتصالات، وبيانات الاستهداف، والبرمجيات، كلها منتجات يمكن تسويقها بوصفها خدمات مدنية أو تجارية، لكنها تصبح جزءًا من منظومة استهداف عسكرية عند دمجها مع وحدات الصواريخ والطائرات المسيّرة.

أثار وصول رحلة تابعة لشركة «ماهان إير»إلى صنعاء تساؤلات مماثلة بشأن انتقال متخصصين ومعدات حساسة. ولا يوجد دليل علني يثبت نقل أسلحة مكتملة على متن الرحلة، غير أن النقل الجوي يُعد وسيلة مناسبة لنقل المهندسين، والأنظمة الإلكترونية، والمكونات المتخصصة، والأجهزة مرتفعة القيمة، في حين تستمر الشحنات الأكبر حجمًا في التحرك برًا وبحرًا.

وهكذا، تجمع المنظومة الناشئة بين السلع التجارية، والخدمات التقنية، والخبرات البشرية.

سلسلة الإمداد تتحول إلى صناعة تسليح

يشير الضبط المتكرر لمكونات متكاملة إلى أن الحوثيين لا يكتفون بصيانة أسلحة مستوردة، بل يبنون القدرة على تجميع الأنظمة وتكييفها داخل اليمن.

فالطائرة المسيرة تحتاج إلى محركات، ومراوح، وبطاريات، وألواح إلكترونية، ومعدات اتصالات، وأنظمة ملاحة، وبرمجيات. ويمكن شراء كثير من هذه المواد بصورة قانونية من الأسواق المدنية.

وعندما تُوزع المكونات على شحنات مختلفة، لا تكشف أي شحنة منفردة بالضرورة عن السلاح النهائي. ولا يظهر الغرض العسكري إلا عند فحص الشحنات، والموردين، والمستودعات، والورش مجتمعة.

وتستكمل الخبرة الإيرانية العملية؛ إذ تتيح التصاميم، والإشراف الفني، والمكونات الحساسة، للحوثيين تحويل السلع المدنية ومزدوجة الاستخدام إلى منظومات عسكرية.

وقد يُستخدم السلاح الناتج بعد ذلك داخل اليمن، أو ضد حركة الملاحة في البحر الأحمر، أو ضمن شبكة أوسع من العلاقات العسكرية خارج البلاد.

المسار بات ثنائي الاتجاه

تُعد الأدلة على المشتريات التجارية المتجهة إلى اليمن قوية، لكن السؤال الأكثر تعقيدًا يتمثل في ما إذا كان الحوثيون يوظفون أسلحتهم وخبراتهم لتسليح جهات في إفريقيا، مقابل الحصول على مزايا استراتيجية.

وقد وثقت تقارير الأمم المتحدة بشأن اليمن والصومال حركة غير مشروعة للأسلحة بين ضفتي خليج عدن، إلى جانب أنشطة شبكات تستخدم السفن التقليدية، والموانئ الساحلية الصغيرة، ومسارات التهريب.

وأفادت «شيبا إنتليجنس»، نقلاً عن مصادر أمنية في بونتلاند، بأن شبكات قرصنة صومالية حصلت على أسلحة ومعدات ملاحة تعمل بنظام تحديد المواقع العالمي، عبر قنوات مرتبطة بالحوثيين أو بشركائهم.

ولا تثبت هذه المعلومات أن جميع جماعات القرصنة تخضع لسيطرة الحوثيين، لكنها تشير إلى احتمال انتقال الأسلحة والمعدات التقنية من الشبكة اليمنية إلى جهات فاعلة على الساحل الإفريقي.

وقد لا تقل أجهزة تحديد المواقع أهمية من الناحية العملياتية عن البنادق؛ إذ تتيح للقوارب الصغيرة الإبحار لمسافات بعيدة، والوصول إلى إحداثيات بحرية محددة سلفًا، والتنقل بين نقاط إنزال نائية.

ولا يشترط أن يكون المقابل دفعة مالية مباشرة؛ إذ يمكن لشبكة صومالية أن توفر قوارب، ومعرفة محلية، ومخازن ساحلية، ومعلومات عن تحركات السفن، أو مساعدة في نقل الأشخاص والمعدات.

وهكذا، يتحول خليج عدن إلى ممر ثنائي الاتجاه، تتحرك عبره المكونات والخبرات والأسلحة، فيما تتدفق الأموال والخدمات وإمكانات الوصول في الاتجاه المعاكس نحو الحوثيين.

أسلحة مقابل موطئ قدم استراتيجي

يمثل أوضح مؤشر على أن المقابل قد يتجاوز الأموال في تقرير نشرته «شيبا إنتليجنس»بشأن معسكر تدريب مرتبط بالحوثيين في جبال غوليس، قرب مدينة عودويني في أرض الصومال.

ووفقًا لمصادر المنصة، استُخدم الموقع في تدريبات مرتبطة بأنشطة عسكرية ولوجستية ذات صلة بالحوثيين.

ويمثل معسكر التدريب شكلاً مختلفًا من العائد؛ إذ لا تكمن قيمته في دفعة مالية مباشرة، بل في ما يوفره من أراض وأفراد وبنية تحتية.

ويمكن للمعسكر استضافة مدربين، واستقبال مجندين، وتخزين معدات، وربط الشبكات الداخلية بالمسارات الساحلية. كما يمكن أن يسهم في بناء علاقات مع جهات مسلحة محلية قادرة على حماية التحركات وإخفاء التدخل الخارجي.

ولا تثبت الأدلة المتاحة أن الموقع في أرض الصومال يضم صواريخ أو طائرات مسيّرة أو وحدات إيرانية دائمة، لكنها توضح أن الأنشطة المرتبطة بالحوثيين تجاوزت الاتصالات العرضية بمهربين أفراد، واتجهت نحو وجود أكثر استدامة على الأراضي الإفريقية.

وقد تقوم هذه العلاقة على صيغة تبادل، يقدّم فيها الحوثيون الأسلحة أو التدريب أو الخبرة الفنية، بينما يوفر الشركاء المحليون المجندين والأراضي والحماية وإمكان الوصول إلى المسارات البحرية.

وفي مثل هذه الصفقة، قد تفوق القيمة الاستراتيجية للمعسكر قيمة أي مقابل نقدي مباشر.

القرصنة بوصفها خدمة عسكرية

وثقت «شيبا إنتليجنس"أيضًا عودة نشاط القرصنة إلى خليج عدن، وأثارت تساؤلات بشأن الصلات المحتملة بين شبكات الحوثيين والجماعات البحرية الصومالية.

وتنشط القرصنة ضمن البيئة نفسها التي تُستخدم في تهريب الوقود والأسلحة والمخدرات والمهاجرين؛ فقد يحمل القارب نفسه صيادين في رحلة، ومهاجرين في أخرى، ومعدات عسكرية في رحلة ثالثة.

وتمتلك هذه الشبكات قوارب وملاحين، إلى جانب معرفة دقيقة بالخلجان النائية والموانئ غير الرسمية. كما يمكنها مراقبة السفن التجارية، ونقل الأفراد بين ضفتي خليج عدن، وتوفير غطاء لعمليات لا يظهر فيها عناصر حوثيون بصورة علنية.

وتسهم الأسلحة ومعدات الملاحة في تعزيز قدرات شبكات القرصنة، في حين تستطيع هذه الشبكات، في المقابل، توفير إمكان الوصول إلى البحر والخدمات العملياتية.

ويتيح هذا الترتيب للحوثيين توسيع نطاق حضورهم من دون الحاجة إلى نشر وحدات رسمية على امتداد الساحل الإفريقي.

من متلقٍ للدعم إلى فاعل إقليمي

تُظهر الأدلة مجتمعة تغيرًا في موقع الحوثيين داخل المنظومة الإقليمية الإيرانية.

فقد بدأ الحوثيون بوصفهم متلقين للأسلحة والخبرات الخارجية، لكنهم يديرون اليوم شركات مشتريات، ومنشآت تجميع، وشبكات بحرية، وعلاقات مع جهات خارج اليمن.

ولا تزال إيران الراعي الحاسم؛ إذ توفر التكنولوجيا الحساسة، والمعرفة العسكرية، والتوجيه الاستراتيجي. لكن الحوثيين يديرون، بصورة متزايدة، الدورة الإقليمية بأنفسهم.

فهم يحصلون على المكونات التجارية من الأسواق العالمية، ويحولونها إلى قدرات عسكرية داخل اليمن، وينقلون الأسلحة والخبرات عبر البحر الأحمر وخليج عدن، ثم يستخدمون هذه الأصول للحصول على الأموال، والمجندين، والمعسكرات، ومواقع التخزين، وإمكان الوصول إلى السواحل.

وهذا يجعل الحوثيين أكثر من مجرد وكيل إيراني بالمعنى الضيق. فقد أصبحوا وسيطًا عسكريًا عملياتيًا قادرًا على توسيع النفوذ العسكري الإيراني عبر شركات محلية، ومهربين، وجماعات مسلحة، واقتصادات غير رسمية.

ما الذي تثبته الأدلة؟

تؤكد الأدلة الفرضية الأولى لهذا التحقيق.

فقد دمج الحوثيون التجارة وسلاسل الإمداد المدنية في برنامجهم التسليحي، وأصبحت الشركات التجارية، ومؤسسات الخدمات اللوجستية، والمستودعات، والوسطاء الماليون، والمنتجات مزدوجة الاستخدام جزءًا من بنيتهم التحتية العسكرية.

كما تؤكد الأدلة أن الدعم الإيراني بات يتكامل بصورة متزايدة مع قدرات التصنيع المحلي؛ إذ توفر إيران العنصر الحاسم المتمثل في الخبرة والتصميم والتكنولوجيا الحساسة، بينما توفر الأسواق التجارية كثيرًا من المكونات التي تُجمع داخل اليمن.

أما الفرضية الثانية، فتسندها الأدلة المتاحة، لكنها لم تُثبت بصورة كاملة بعد.

فقد وصلت الأسلحة، ومعدات الملاحة، وعلاقات التدريب، والأنشطة المرتبطة بالحوثيين إلى شبكات ومواقع في القرن الإفريقي. وتدعم هذه المعطيات الاستنتاج القائل إن الحوثيين يبادلون القدرات العسكرية بالأموال والخدمات والمجندين وإمكانات الوصول الاستراتيجي.

غير أن الأدلة المتاحة علنًا لا تثبت، حتى الآن، حجم تجارة الأسلحة، أو الهوية الكاملة لجميع الجهات الإفريقية المتلقية، أو وجود شبكة عملياتية لقواعد صواريخ إيرانية على الأراضي الإفريقية.

لكن ما يمكن إثباته هو توافر الأسس التي قد تقوم عليها مثل هذه المنظومة، وتشمل وسطاء بحريين، وعمليات لنقل الأسلحة، ودعمًا فنيًا، ومعسكر تدريب أُبلغ عن وجوده، فضلاً عن إمكانات التجنيد المحلي والوصول إلى المسارات الساحلية.

الخلاصـــة

يبدأ الاقتصاد العسكري للحوثيين بعنصر قد يبدو مدنيًا بالكامل: محرك، أو لوحة إلكترونية، أو جهاز اتصالات، أو عقد شحن، أو بيانات أقمار اصطناعية.

تنقل الشبكات التجارية هذه المنتجات، ثم تحولها الخبرات الإيرانية وورش الحوثيين إلى قدرات عسكرية.

ولا تُستخدم هذه القدرات في ساحات القتال اليمنية أو ضد الملاحة في البحر الأحمر فحسب، بل يمكن أيضًا مبادلتها عبر القرن الإفريقي مقابل أموال، ومجندين، ومعسكرات، وقوارب، ومواقع تخزين، وحماية، وإمكان الوصول إلى مواقع ذات أهمية استراتيجية.

ومن ثم، فإن هذه الدورة تتجاوز مجرد تهريب الأسلحة.

إنها منظومة عابرة للحدود، تتحول فيها التجارة إلى قوة نارية، والقوة النارية إلى نفوذ، فيما يفضي هذا النفوذ إلى إنشاء بنية تحتية جديدة للقوة الإيرانية.

وتُظهر الأدلة أن الحوثيين تجاوزوا دور الجماعة المسلحة المتلقية للدعم الخارجي، وأصبحوا يتحولون إلى فاعل عسكري إقليمي يخدم المصالح الإيرانية عبر اليمن والبحر الأحمر والقرن الإفريقي.

https://shebaintelligence.uk/from-trade-to-firepower-how-the-houthis-became-irans-regional-military-operator

اتفاق واشنطن وطهران يمنح الحوثيين مكاسب جديدة

The National

مينا الدروبي

قال خبراء ومسؤولون لصحيفة «ذا ناشيونال»إن اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران قد يمنح الحوثيين، أحد أبرز حلفاء طهران، دفعة جديدة، إذ تخلو الوثيقة المؤلفة من 14 بندًا من أي إشارة إلى دعم إيران للميليشيات المتحالفة معها في المنطقة.

وتمنح مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، الموقعة في 17 يونيو/حزيران، الطرفين مهلة مدتها 60 يومًا للتوصل إلى اتفاق أوسع ينهي الحرب. وتشمل القضايا الرئيسية المطروحة في المفاوضات الأنشطة النووية الإيرانية، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، وإعادة فتح مضيق هرمز.

غير أن المذكرة لا تتناول دعم إيران وتمويلها للميليشيات الإقليمية، ومن بينها جماعة الحوثيين في اليمن.

وقال براء شيبان، الباحث المتخصص في الشأن اليمني في معهد الخدمات المتحدة الملكي (RUSI)، الذي سبق أن شارك في مفاوضات مع الحوثيين، إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يرغب في إبرام الاتفاق سريعًا.

وأضاف في حديثه إلى «ذا ناشيونال»: «لا أعتقد أنه سيفرض على الإيرانيين شروطًا إضافية تتعلق بدعمهم للحوثيين أو بأنشطتهم في البحر الأحمر. فالمفاوضون الأمريكيون يميلون عمومًا إلى التعامل مع كل ملف على حدة، ولا يدركون الروابط الواضحة بين هذه الملفات».

وتابع: «من المرجح أن يمنح الاتفاق الحوثيين دفعة إضافية، وأن يزيد حدة الخطاب الإيراني تجاه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة».

البحـر الأحمــر

الحوثيون جماعة مسلحة مدعومة من إيران، برزت خلال الحرب الأهلية اليمنية المستمرة منذ نحو عقد. وقد سيطرت على العاصمة صنعاء عام 2014، ما دفع أفقر دول المنطقة إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية خلال العقود الأخيرة.

كما تمكنت الجماعة من تعطيل حركة التجارة الدولية في البحر الأحمر خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، التي اندلعت عقب هجوم حركة حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وأوقف الحوثيون هجماتهم بعد التوصل، بوساطة أمريكية، إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس في أكتوبر/تشرين الأول 2025.

ولزمت الجماعة الصمت في بداية الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، لكنها انخرطت لاحقًا في الصراع وبدأت استهداف إسرائيل. وأعلنت للمرة الأولى مسؤوليتها عن هجوم بصاروخ باليستي على جنوب إسرائيل في 28 مارس/آذار، قبل أن تنفذ عدة هجمات أخرى باستخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ والقذائف الصاروخية، فضلاً عن تهديدها باستئناف هجماتها على حركة الملاحة في البحر الأحمر.

وعلى مدى السنوات الماضية، طوّر الحوثيون طائرات مسيّرة وألغامًا بحرية وصواريخ مضادة للسفن، وأجبرت هجماتهم في البحر الأحمر كبرى شركات الشحن العالمية على تحويل مسارات سفنها إلى طرق بديلة.

وقال أحمد ناجي، كبير محللي شؤون اليمن في مجموعة الأزمات الدولية، لصحيفة «ذا ناشيونال»: «من المرجح أن يشعر الحوثيون بشيء من التشجيع؛ فمن وجهة نظرهم، أظهرت إيران قدرتها على ممارسة الضغط على المجتمع الدولي من خلال التهديد بتعطيل التجارة العالمية عبر مضيق هرمز».

وأضاف: «قد يسعون إلى استغلال موقعهم الاستراتيجي قرب مضيق باب المندب والبحر الأحمر لزيادة الضغط على المجتمع الدولي، على غرار النفوذ الذي تمارسه إيران عبر مضيق هرمز».

إيران تهدد بعرقلة مسار العبور عبر البحر الأحمر من خلال مضيق باب المندب

وكانت إيران قد أشارت إلى احتمال فرض رسوم على السفن العابرة لمضيق هرمز، بوصف ذلك وسيلة للضغط على الولايات المتحدة لوقف هجماتها.

وقال سفير بريطاني سابق لدى اليمن لصحيفة «ذا ناشيونال»: «إن مجرد الحديث عن احتمال فرض إيران رسومًا على العبور عبر مضيق هرمز قد يشجع الحوثيين على السعي إلى فرض رسوم مماثلة على حركة الملاحة عبر باب المندب».

وأضاف أن أي خطوة من هذا النوع ستكون لها تداعيات سلبية، ليس على اليمن فحسب، بل على المنطقة بأسرها.

الأمم المتحدة تأمل في إحياء السلام

ترى الأمم المتحدة أن الاتفاق الأمريكي-الإيراني قد يولّد زخمًا لاستئناف المفاوضات، ويوفر فرصة لإحياء عملية السلام المتعثرة في اليمن، بحسب إسميني بالا، المتحدثة باسم المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن هانس غروندبرغ، في تصريح لصحيفة «ذا ناشيونال».

وقالت بالا: «في نهاية المطاف، يعتمد تحقيق سلام مستدام في اليمن على التزام الأطراف اليمنية نفسها»، مؤكدة أن الأمم المتحدة لا تزال مستعدة لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية.

وأضافت أن التصعيد الإقليمي منذ عام 2023 زاد المشهد تعقيدًا، وغيّر ديناميكيات المنطقة، وأعاق جهود الأمم المتحدة.

وأوضحت أن الحوارات بشأن الملفين الاقتصادي والعسكري لا تزال مستمرة، باعتبارهما من أبرز القضايا العالقة في الحرب الأهلية اليمنية. وأضافت: «كان السيد غروندبرغ واضحًا في تأكيده ضرورة امتناع الحوثيين عن اتخاذ أي خطوات قد تجر اليمن إلى الصراع الإقليمي».

وقال السفير البريطاني السابق لدى اليمن لصحيفة «ذا ناشيونال»إن البلاد قد تحرز تقدمًا نحو السلام، لكن ذلك يتطلب أن تكون لدى الحوثيين رغبة حقيقية فيه، وهو أمر «ليس واضحًا على الإطلاق».

وأضاف السفير، الذي اضطلع بدور رئيسي في مفاوضات السلام، أن الجماعة «يمكنها إثبات ذلك بالإفراج عن المحتجزين»، مشددًا على ضرورة توصل الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا إلى اتفاق يحقق مكاسب اقتصادية للطرفين.

وفي وقت سابق من هذا العام، وقّع الحوثيون والحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، في الأردن، اتفاقًا مدعومًا من الأمم المتحدة لتبادل أكثر من 1600 محتجز.

https://www.thenationalnews.com/news/mena/2026/07/04/us-iran-deal-could-em-/power-yemens-houthis

هل تتصاعد التوترات بين الحوثيين والسعودية مجددًا؟

شيروان هندرين علي

قال شيروان هندرين علي، مدير أبحاث الشرق الأوسط في مشروع بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة «أكليد»(ACLED):شنّت قوات يُشتبه في أنها سعودية عدة غارات جوية على مطار صنعاء الدولي الخاضع لسيطرة الحوثيين في 13 يوليو/تموز، في تصعيد لافت بين الجماعة والمملكة العربية السعودية.

وإذا تأكدت هذه الضربات، فستكون أول غارات سعودية على مطار صنعاء يرصدها مشروع «أكليد»منذ 27 فبراير/شباط 2022. ويُعتقد أنها استهدفت منع طائرة تابعة لشركة «ماهان إير»الإيرانية، كانت تقل وفدًا حوثيًا قادمًا من طهران، من الهبوط في المطار.

ورد الحوثيون سريعًا بإطلاق عدة صواريخ في اليوم نفسه، مستهدفين مطار أبها الدولي في منطقة عسير السعودية، إلا أن الدفاعات السعودية اعترضتها جميعًا.

ويهدد هذا التصعيد المفاجئ بصورة مباشرة فترة الهدوء النسبي بين الحوثيين والسعودية. فمنذ دخول الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة حيز التنفيذ في 2 أبريل/نيسان 2022، خفضت السعودية ضرباتها العسكرية ضد الحوثيين إلى جزء ضئيل من مستواها خلال المرحلة الأكثر احتدامًا من الحرب في اليمن.

وباستثناء ضربات متفرقة في محافظة صعدة ومناطق حدودية أخرى، كانت تُنفذ عادة لردع محاولات مهاجرين أفارقة أو مدنيين يمنيين الاقتراب من الحدود، فإن آخر غارات جوية سعودية مؤكدة داخل اليمن سُجلت في يناير/كانون الثاني 2026، واستهدفت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي، لا الحوثيين.

وبالمثل، تراجعت هجمات الحوثيين على السعودية بدرجة كبيرة منذ سريان وقف إطلاق النار. ويُظهر سجل «أكليد»أن آخر هجوم من هذا النوع نُفذ بطائرة مسيّرة استهدفت القوات السعودية-البحرينية المشتركة في المنطقة الحدودية بعسير في 30 سبتمبر/أيلول 2023. أما آخر استهداف لمطار أبها، الذي شكّل تاريخيًا هدفًا متكررًا لهجمات الحوثيين، فكان في 10 فبراير/شباط 2022».

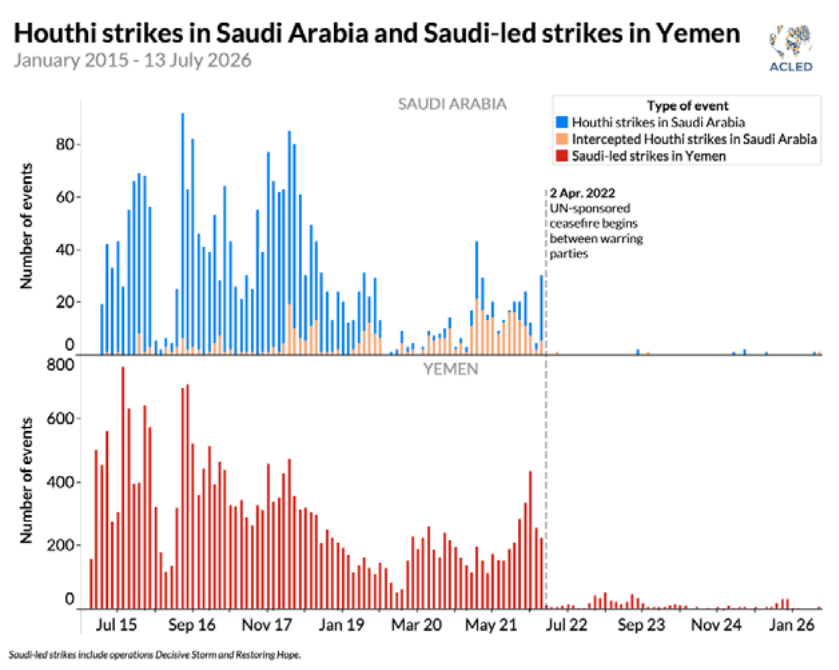

الضربات الحوثية في السعودية والضربات التي قادتها السعودية في اليمن، من يناير/كانون الثاني 2015 إلى 13 يوليو/تموز 2026. يوضح الرسم الضربات الحوثية على السعودية، والضربات الحوثية التي جرى اعتراضها، والضربات التي قادتها السعودية في اليمن، مع الإشارة إلى بدء الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة في 2 أبريل/ نيسان 2022.

وأضاف: «ورغم أهمية التصعيد الأخير بين السعودية والحوثيين، فمن غير المرجح أن يقود إلى مواجهة أوسع في المدى القريب. فالطائرة الإيرانية التي مُنعت من الهبوط في صنعاء حطّت، في نهاية المطاف، بسلام في مطار الحديدة الدولي. كما أن إعلان الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا مسؤوليتها عن الضربات على صنعاء، بدلاً من توجيه الاتهام إلى السعودية، يشير إلى أن المملكة لا ترغب في استئناف الحرب مع الحوثيين.

ويتَعزّز هذا العزوف عن التصعيد بفعل المعطيات الإقليمية، ولا سيما في ظل انخراط السعودية بالفعل في الحرب مع إيران على جبهتها الشرقية، واعتمادها على البحر الأحمر، أكثر من أي وقت مضى، لتصدير مواردها الهيدروكربونية إلى الأسواق العالمية، رغم تعرض هذا الممر لهجمات الحوثيين منذ عام 2023.

أما الحوثيون، فوضعهم أكثر هشاشة؛ فعلى الرغم من خطابهم التصعيدي، لا يملكون خيارًا سوى التعويل على التوصل إلى اتفاق مع السعودية لتخفيف الضغوط الاقتصادية. وهو ما يفسر أن ردهم جاء محسوبًا، ولم يسفر عن أضرار أو خسائر بشرية».

https://acleddata.com/expert-comment/will-tensions-between-yemen-and-saudi-arabia-escalate-again

حروب الوكالة تهدد أمن الطاقة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وسط الاضطرابات الإقليمية في الشرق الأوسط

شاد شيركو

أعادت حالة عدم الاستقرار الجيوسياسي المستمرة حول مضيق هرمز إحياء النقاش بشأن أمن الطاقة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وضرورة تنويع مصادر الإمداد. غير أن التنويع وحده قد لا يكون كافيًا لمعالجة مواطن الهشاشة الاستراتيجية، حتى مع اللجوء إلى موردين بديلين خارج منطقة الخليج؛ إذ لا يكمن التحدي في مصدر الطاقة فحسب، بل أيضًا في شبكات الملاحة البحرية التي تنقلها.

وتسلط التحذيرات الأخيرة الصادرة عن المجلس الأسترالي للأغذية والبقالة الضوء على أن الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط بدأت بالفعل تزيد الضغوط على سلاسل الإمداد في أستراليا، ولا سيما من خلال ارتفاع تكاليف الوقود والخدمات اللوجستية، بما يعكس امتداد تأثير هذه التطورات إلى منطقة تقع في صميم نطاق المحيطين الهندي والهادئ.

ولا تتمثل العقبة التي تحد من قدرة دول المنطقة على تقليص اعتمادها على مضيق هرمز في الجغرافيا وحدها، بل في شبكة أوسع من نقاط الاختناق البحرية المتنازع عليها والمتأثرة بصراعات الوكالة، وفي مقدمتها مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن. وفي حال تعطلت الملاحة في مضيق هرمز، يمكن نظريًا لدول مثل أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند التوجه إلى موردين بديلين في الأمريكتين أو إفريقيا أو حوض الأطلسي.

غير أن تنويع الموردين لا يعني بالضرورة خفض مستوى المخاطر؛ فكثير من سلاسل الإمداد البديلة لا تزال تعتمد على المسارات البحرية الهشة نفسها، ما يعرضها للمخاطر الأمنية ومخاطر النقل ذاتها. فعلى سبيل المثال، لا يزال باب المندب، بوابة البحر الأحمر، يشهد اضطرابات كبيرة بسبب هجمات الحوثيين المنطلقة من اليمن. وفي الوقت نفسه، عادت شبكات القرصنة الصومالية إلى النشاط بوتيرة متزايدة في ظل الأزمة

الإقليمية الراهنة المرتبطة بإيران، ما يرفع أقساط التأمين ويؤخر حركة الملاحة في خليج عدن.

وبناءً على ذلك، قد تكون حروب الوكالة، لا الحصارات الرسمية التي تفرضها الدول، هي العامل الذي يحد من قدرة دول المحيطين الهندي والهادئ على الاعتماد على مصادر إمداد بديلة. فالجماعات المسلحة من غير الدول والقوى الوكيلة، ولا سيما في اليمن، إلى جانب حالة عدم الاستقرار الإقليمي، قادرة على تعطيل حركة الملاحة عبر المضائق من دون أن تفرض سيادة عليها. وفي ظل هذه الظروف، تستطيع القوى الوكيلة ممارسة نفوذ استراتيجي على الممرات البحرية من دون إخضاعها لسيطرة رسمية.

ويشير ذلك إلى تحول في النظام الدولي، إذ لم يعد التحكم الفعلي في الممرات البحرية يتطلب امتلاك السيادة عليها؛ فمجرد القدرة على تعطيلها قد يحقق النتائج الاستراتيجية نفسها. وفي الوقت ذاته، تربط الجغرافيا الاستراتيجية بين مضيقي هرمز وباب المندب، بحيث يؤدي الاضطراب في أحدهما إلى زيادة الضغوط على الآخر.

وتواصل الجهات البحرية الوكيلة، مثل الحوثيين في اليمن، تعطيل الملاحة في البحر الأحمر، بينما تظل شبكات القرصنة الصومالية مصدر تهديد دائم قد يؤدي إلى زيادة التكاليف وتعميق حالة عدم اليقين لدى السفن العابرة لخليج عدن. ونتيجة لذلك، لا تحد ندرة الموردين البديلين من تنويع مصادر الطاقة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بل يحد منه تركز تدفقات الطاقة البحرية العالمية في نقاط اختناق بحرية متنازع عليها سياسيًا. ومن ثم، تمثل نقاط الاختناق البحرية هذه معضلة أمنية حقيقية لدول المنطقة.

كما أن تنامي قدرة القوى الوكيلة والجماعات المسلحة من غير الدول على تعطيل هذه الممرات يحول الجغرافيا البحرية إلى شبكة مترابطة من مواطن الهشاشة، بما يقوض فاعلية استراتيجيات التنويع التقليدية. ولذلك، ينبغي لاستراتيجية أمن الطاقة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ أن تأخذ في الحسبان الاضطرابات التي تفرضها القوى الوكيلة داخل شبكات نقاط الاختناق البحرية، بدلاً من الاكتفاء بتنويع الموردين باعتباره الوسيلة الوحيدة لتعزيز القدرة على الصمود.

ولمواجهة هذه المخاطر، شاركت قوات الدفاع الأسترالية في عمليات أمن بحري ضمن تحالفات دولية في البحر الأحمر والمحيط الهندي. إلا أن دورها ظل مقتصرًا على الأطر متعددة الأطراف، من دون الانخراط في تحركات أحادية الجانب. ومع تصاعد حالة عدم الاستقرار المرتبطة بالتوترات الإقليمية المتصلة بإيران، واتساع رقعة انعدام الأمن من الشرق الأوسط إلى القرن الإفريقي، قد تجد أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند نفسها مضطرة، بصورة متزايدة، إلى إعادة تقييم تموضعها الاستراتيجي تجاه الممرات البحرية الحيوية، بما في ذلك نطاق مشاركتها المستقبلية ومستواها وقدراتها ودرجة استقلاليتها.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل استمرار إيران في انتهاك وقف إطلاق النار القائم مع الولايات المتحدة، وسعيها إلى جعل باب المندب في صلب حساباتها الاستراتيجية، باعتباره نقطة الاختناق البحرية الوحيدة بعد مضيق هرمز التي تربط آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، بهدف إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي وتعزيز موقعها التفاوضي مع واشنطن.

وعلى خلاف أستراليا وتايلاند، تُعد اليابان وكوريا الجنوبية أكثر عرضة لهذه التهديدات، إذ تحتلان باستمرار موقعًا بين أكبر مستوردي الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام في العالم. وقد دفع ذلك سيول وطوكيو إلى توقيع اتفاق استراتيجي لتعزيز التعاون في مجال الطاقة، رغم الخلافات التاريخية الممتدة بينهما.

وقد يصبح التحرك الجماعي في إطار الأمن المشترك ضرورة إذا أرادت دول المحيطين الهندي والهادئ ضمان أمن الطاقة وتعزيز قدرتها الداخلية على الصمود في ظل تصاعد الاضطرابات الجيوسياسية والانتشار المتزايد لأنماط الحروب غير المتماثلة ذات الطابع الإقليمي. فالدول والجماعات المسلحة من غير الدول تلجأ بصورة متزايدة إلى الإكراه والتخريب، واستخدام القوى الوكيلة، والهجمات المادية على خطوط الإمداد الحيوية، بهدف تقويض الاستقرار السياسي وتعطيل النشاط الاقتصادي.

ونظرًا إلى الترابط الوثيق بين أسواق الطاقة العالمية والإقليمية، وطرق التجارة البحرية، وسلاسل الإمداد، فإن أي اضطراب يقع في دولة واحدة أو في محيطها يمكن أن يمتد أثره إلى المنطقة بأسرها. ومن ثم، فإن لدول المحيطين الهندي والهادئ مصلحة مشتركة في تعزيز الأمن البحري الجماعي. ومن خلال التعاون لردع التهديدات، والحد من مواطن الهشاشة، وضمان الوصول الآمن إلى موارد الطاقة الحيوية، تستطيع دول المنطقة تعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوم عليه مقومات الصمود على المدى الطويل.

https://globalsecurityreview.com/proxy-wars-threaten-energy-security-in-the-indo-pacific-amid-regional-turmoil-in-the-middle-east/

كيف دفع الحوثيون السعودية إلى صراع جديد وحاصروها بخيارات محدودة؟

فيفيان نيريم وشعيب الموسى

بعد أربعة أعوام من الجمود السياسي في اليمن، كان الإحباط يتصاعد في صفوف الحوثيين. فقد تحولت الهدنة بين الجماعة المدعومة من إيران والسعودية المجاورة إلى حالة جمود هشّة، وبات الحوثيون، الذين شعروا بأن ما لديهم ليخسروه محدود، يطالبون بنفوذ أوسع على اليمن وموارده النفطية.

أما المسؤولون السعوديون، فلم تكن لديهم رغبة في خوض مواجهة جديدة مع الحوثيين. فقد تحولت حملة القصف السابقة التي قادتها السعودية في اليمن إلى مستنقع دام عقدًا، وأسهم في وفاة مئات الآلاف من اليمنيين نتيجة العنف والجوع والمرض. وكان المسؤولون السعوديون حريصين على تجنب صراع جديد ومكلف قد يعرّض للخطر خططهم الرامية إلى تحويل المملكة إلى مركز للأعمال والسياحة.

وفي خضم هذا الوضع القابل للاشتعال، جاءت الحرب الأمريكية مع إيران لتشعل فتيل التصعيد. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، انزلق الحوثيون والسعودية إلى اشتباكات جديدة تنذر بالتحول إلى حرب شاملة أخرى.

وقال فارع المسلمي، الباحث المتخصص في الشأن اليمني في مركز أبحاث «تشاتام هاوس»ومقره لندن:

«لدى الحوثيين حل واحد لكل مشكلة في العالم: الذهاب إلى الحرب».

وأضاف:

«يحاول السعوديون حل كل مشكلة بإغراقها بالأموال، أما الحوثيون فيحلونها بإطلاق النار عليها».

ودفعت الحرب السابقة بين السعودية والحوثيين اليمن إلى حافة المجاعة، قبل أن تتوقف عقب إبرام هدنة هشّة عام 2022. وبحلول ذلك الوقت، كان الحوثيون قد أقاموا دولة بحكم الأمر الواقع في شمال اليمن، بينما كان الجنوب يخضع اسميًا لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، التي تعتمد ماليًا وعسكريًا على السعودية. غير أن المحادثات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام دائم تعثرت في نهاية المطاف.

ولم يكن من الممكن أن تستمر هذه الحالة المعلّقة إلى ما لا نهاية، لكن السعودية، المنشغلة بأزمات أخرى، بدت وكأنها تراهن على صمودها فترة أطول قليلاً.

وقال السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، في منشور على وسائل التواصل الاجتماعي يوم السبت، إن المملكة حريصة على خفض التصعيد. وحمّل الحوثيين مسؤولية «الإصرار على نهج التصعيد والعنف»، واتهمهم بخدمة أجندات خارجية، في إشارة واضحة على ما يبدو إلى إيران.

لكن الحوثيين، الذين تمرسوا في القتال، قد يرون أن لديهم الكثير ليكسبوه من مواجهة جديدة مع السعودية، بما في ذلك الوصول إلى عائدات النفط اليمنية والحصول على سلطة أكبر على البلاد، وفقًا لمسؤولين ودبلوماسيين تعاملوا مع الجماعة.

وقال زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، في خطاب متلفز في 16 يوليو/تموز، بعد تصاعد التوتر مع السعودية:

«نفوسنا مطمئنة لأي مستوى من مستويات التضحية.»

تزايد خطر اندلاع حرب شاملة جديدة

يتحرك الحوثيون دعمًا لحليفهم الرئيسي، إيران، لكنهم يسعون أيضًا إلى إرغام السعودية والمجتمع الدولي على تقديم تنازلات سياسية في اليمن، وفقًا لباحثين متخصصين في دراسة الجماعة.

وخلال الأسبوع الماضي، أطلق الحوثيون صواريخ وطائرات مسيّرة باتجاه السعودية وسفن في البحر الأحمر، ما زاد اضطراب أسواق الطاقة العالمية المتقلبة أصلاً. وفي المقابل، نفذ تحالف عسكري بقيادة السعودية غارات جوية على مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين، للمرة الأولى منذ سنوات.

وقالت إبريل آلي، المحللة التي سبق أن عملت في عملية السلام اليمنية لدى الأمم المتحدة، وتشغل حاليًا منصب زميلة أولى في «معهد واشنطن»، وهو مؤسسة بحثية:

«ثمة قلق حقيقي من اندلاع الحرب الداخلية في اليمن مجددًا».

ويستند هذا العرض للوضع في اليمن إلى مقابلات مع مسؤولين يمنيين، ودبلوماسيين غربيين حاليين وسابقين شاركوا في عملية السلام اليمنية، ومحللين إقليميين. وقد تحدث كثير منهم شريطة عدم الكشف عن هوياتهم، نظرًا إلى حساسية التفاصيل المتعلقة بالمفاوضات السياسية.

ويرى محللون أن الحوثيين اختاروا لحظة تمر فيها السعودية بحالة من الضعف. فالمملكة تصدّر عادة معظم نفطها عبر مضيق هرمز، وهو ممر مائي ضيق أغلقته إيران فعليًا منذ اندلاع الحرب. وتعتمد السعودية الآن على البحر الأحمر لتصدير النفط، الذي يمثل شريان حياتها الاقتصادي.

وقالت آلي:

«يجيد الحوثيون استشعار مواطن الضعف لدى خصومهم».

وقال أحمد ناجي، كبير محللي شؤون اليمن في «مجموعة الأزمات الدولية»، إن الرد السعودي حتى الآن جاء محسوبًا في محاولة لتجنب الانجرار إلى حرب أوسع. لكنه أضاف أن الامتناع التام عن الرد قد يؤدي إلى تشجيع الحوثيين.

وقال: «وجد السعوديون أنفسهم محاصرين، وهم يشعرون بأن الكلفة ستكون أعلى إذا التزموا الصمت.»

ويقع في قلب هذا الصراع على النفوذ عشرات الملايين من اليمنيين الذين يعانون حرمانًا واسع النطاق. ويقول بعضهم إن العودة إلى القتال قد تكون أفضل حتى من حالة اليأس التي يعيشونها الآن.

وقال أيمن عبد الحق، وهو سائق سيارة أجرة يبلغ من العمر 43 عامًا وأب لأربعة أطفال، ويعيش في العاصمة اليمنية صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين:

«لقد سئمنا هذه المعاناة، وكنا بحاجة إلى مخرج، سواء عبر الحوار أو الحرب.»

وأضاف: «الناس يبحثون دائمًا عن انفراجة، مهما كانت العواقب.»

ومع ذلك، لا يزال المسؤولون السعوديون، من بعيد، يحتفظون بالكلمة الفصل في عدد من الشؤون اليمنية.

تزايد إحباط الحوثيين من الهدنة مع السعودية بمرور الوقت

في البداية، بدا أن الإرهاق العسكري والإرادة السياسية لدى الطرفين قد يقودان إلى سلام دائم. وفي أواخر عام 2023، وبمساعدة الأمم المتحدة، اقتربت السعودية والحوثيون من توقيع اتفاق سلام أولي، أطلق عليه المسؤولون اسم «خارطة الطريق»، وكان من شأنه أن يضع إطارًا لتسوية سياسية طويلة الأمد، وفقًا لمسؤولين يمنيين وغربيين شاركوا في تلك الجهود.

وكان أحد العناصر الرئيسية في الاتفاق يقضي بتمكين موظفي الحكومة اليمنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين من تلقي رواتبهم، بعدما توقفت خلال الحرب. وكان المبلغ المعني كبيرًا، إذ تراوح بين مليار ومليارَي دولار سنويًا، وفقًا لدبلوماسيين غربيين اثنين ومسؤول يمني أُطلع على الخطة.

وقال هؤلاء إن الأموال كان من المفترض أن تأتي أساسًا من عائدات النفط اليمنية، على أن تقدم الحكومة السعودية تمويلاً إضافيًا لسد أي عجز، وفقًا للمسؤول اليمني. وتقع موارد اليمن النفطية خارج المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وقد سعى الحوثيون بشدة إلى الوصول إليها.

لكن قبل استكمال الاتفاق، أدى الهجوم الذي قادته حركة حماس على إسرائيل في أكتوبر/تشرين الأول 2023، ثم الحرب الإسرائيلية المدمرة في غزة، إلى إخراج عملية السلام في اليمن عن مسارها. وأعلن الحوثيون حملة عسكرية تضامنًا مع الفلسطينيين، وأطلقوا صواريخ وطائرات مسيّرة على إسرائيل وعلى سفن في البحر الأحمر.

وطوال الحرب في غزة، تجنب الحوثيون مهاجمة السعودية. لكن هجماتهم في البحر الأحمر أثارت غضب الدول التي تعتمد على هذا الممر المائي في حركة الشحن. وعندما بدأ الرئيس ترامب ولايته الثانية عام 2025، صنف الحوثيين منظمة إرهابية أجنبية، وأطلق حملة قصف ضدهم.

وأدى هذا التصنيف إلى تفاقم وضع اقتصادي مؤلم أصلاً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، كما فرض الاستياء المتزايد ضغوطًا على الجماعة، وفقًا للسيد المسلمي، الباحث في «تشاتام هاوس».

وكان أبو بكر النعمان، وهو أب لطفلين يبلغ من العمر 48 عامًا ويعيش في صنعاء، يتقاضى نحو 130 دولارًا شهريًا بصفته موظفًا حكوميًا، لكنه قال إنه بات يجد صعوبة في توفير ما يكفي من الطعام والمياه لأسرته لتدبر يومها. ومثل كثيرين غيره، أصبح يائسًا بحثًا عن مخرج.

وقال: «التصعيد هو الحل.»

بعد بقائهم على هامش الحرب الأمريكية-الإيرانية... الحوثيون يدخلون المواجهة

قال محمد البخيتي، وهو مسؤول سياسي حوثي بارز، في مقابلة إن السعودية أخفقت «في تنفيذ أي من بنود خارطة الطريق، وفي مقدمتها دفع رواتب جميع موظفي الدولة».

وأضاف أن السعودية تتحمل مسؤولية التصعيد الحالي، واتهم المملكة بفرض قيود ظالمة على الطيران والشحن البحري إلى اليمن، وهي قيود يصفها الحوثيون وكثير من اليمنيين في مناطقهم بأنها حصار.

وفي فبراير/شباط، عندما دخلت الولايات المتحدة وإسرائيل في حرب مع إيران، بدا الحوثيون مستعدين للبقاء على الهامش. لكن بعد أشهر، وعقب انهيار وقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، تغيرت حسابات الحوثيين.

وقال عدد من المحللين إن هذا التغير ربما كان ناجمًا عن ضغوط إيرانية لحمل الجماعة على التدخل، وإن كان التدخل يخدم أهداف الحوثيين أيضًا.

وفي الشهر الجاري، بدأ الحوثيون يصرون على السماح لطائرة إيرانية بالتحليق إلى صنعاء، حيث كانت الرحلات الجوية المباشرة مع طهران معلقة منذ عام 2016. ووصف مسؤولون حوثيون وصول الطائرة بأنه محاولة لكسر الحصار.

وطالبت الجماعة، التي تقدم نفسها باعتبارها الحكومة السيادية لليمن، برفع جميع القيود المفروضة على الطائرات والسفن الداخلة إلى مناطقها، بما في ذلك نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة.

وقال دبلوماسي غربي إن محادثات جرت بشأن استئناف الرحلات الجوية، لكن الحوثيين رفضوا عدة مقترحات.

وعندما حاولت رحلة إيرانية ثانية الهبوط في صنعاء، اتهم الحوثيون السعودية بقصف المطار. وقالت الحكومة اليمنية المدعومة من السعودية إنها هي التي شنت الغارات الجوية لإجبار الطائرة على تغيير مسارها، واتهمت الحوثيين باستخدام الرحلات الجوية لاستيراد أسلحة إيرانية، وهو ما نفاه الحوثيون.

وأعلن الحوثيون بعد ذلك فرض حصار على السفن السعودية في البحر الأحمر. ومنذ ذلك الحين، أعلن كل طرف تنفيذ هجمات على الطرف الآخر.

وقد يعتمد تصاعد الأمور من عدمه على موقف إدارة ترامب.

وقال مسؤول رفيع في إدارة ترامب لصحيفة «نيويورك تايمز»إن الولايات المتحدة ستمكّن حلفاءها من تولي زمام المبادرة في الأمن الإقليمي، وإنها تؤيد التوصل إلى تسوية دبلوماسية في اليمن.

وفي 23 يوليو/تموز، هدد ترامب، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بإنزال «عقاب عسكري كبير»بالجماعة إذا واصلت مهاجمة ناقلات النفط السعودية. وأعرب عن خيبة أمله من الحوثيين، قائلاً إنهم «تصرفوا حتى الآن بمهنية وذكاء كبيرين».

نُشرت نسخة من هذا المقال في الطبعة الورقية من إصدار نيويورك تحت عنوان:

«الحوثيون حددوا نقطة ضعف السعودية في الحرب الأمريكية-الإيرانية»

https://www.nytimes.com/2026/07/27/world/middleeast/houthis-saudi-arabia-iran-war.html

الشرق الأوسط يتجه نحو حرب بحرية متعددة الجبهات

بريدجيت تومي — محللة أبحاث

بهنام بن طالبلو — المدير الأول لبرنامج إيران وزميل أول

أدخل الحوثيون في اليمن البحر الأحمر ومضيق باب المندب في الصراع الدائر بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة وصول ملايين البراميل الإضافية من النفط بسهولة إلى الأسواق العالمية.

وفي 22 يوليو/تموز، أعلنت الجماعة الإرهابية اليمنية المدعومة من إيران مسؤوليتها عن هجمات بطائرات مسيّرة وصواريخ استهدفت سفينتين سعوديتين أثناء عبورهما البحر الأحمر، في إطار فرض حصار بحري على المملكة. وأكدت السعودية أن إحدى السفينتين تعرضت للاشتعال، وردت بشن غارات على مواقع في الساحل الغربي لليمن الخاضع لسيطرة الحوثيين. وعقب ذلك، هاجم الحوثيون منشآت نفطية على الساحل السعودي المطل على البحر الأحمر.

ولدعم التصعيد الحوثي في البحر الأحمر، أعادت الجمهورية الإسلامية تشغيل الرحلات الجوية المباشرة بين طهران وصنعاء مطلع يوليو/تموز. ففي 3 يوليو/تموز، أرسلت إيران طائرة لنقل الوفد الحوثي الذي شارك في مراسم تشييع المرشد الأعلى علي خامنئي، التي استمرت عدة أيام، في أول رحلة مباشرة بين العاصمتين منذ نحو عقد. ووفقًا لوكالة رويترز، حملت رحلة العودة في 13 يوليو/تموز مستشارين من الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وأسلحة.

وحافظت السعودية على حصار جوي للمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لمنع طهران من الوصول المباشر إلى وكيلها وتزويده بالسلاح. ومع سعي إيران إلى إيجاد مسارات جديدة لتوسيع صراعها مع الولايات المتحدة، فإنها تتجه بصورة متزايدة إلى الحوثيين.

طهران كانت تستعد لصراعين بحريين مختلفين

في صيف عام 2018، قال قائد «فيلق القدس»الراحل في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني: إن البحر الأحمر، الذي كان آمنًا في السابق، لم يعد آمنًا في ظل الوجود الأمريكي».

وجاء هذا التصريح عقب سلسلة من التهديدات الإيرانية بعرقلة صادرات النفط، بل وإغلاق مضيق هرمز، بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015. وكانت طهران تسعى إلى إحداث أكبر أثر اقتصادي ممكن من خلال تهديد حركة التجارة البحرية عبر ممرين مائيين استراتيجيين.

وقبل الهجمات التي شنها الحوثيون في البحر الأحمر خلال الحرب في غزة، التي اندلعت في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان نحو 30 في المئة من إمدادات النفط العالمية يمر عبر البحر الأحمر ومضيق هرمز.

وبينما تراجعت حركة الشحن في البحر الأحمر عقب حملة الحوثيين، أدى إغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي إلى عودة مكثفة لنقل النفط عبر البحر الأحمر. وفي يونيو/حزيران، عبر هذا الممر المائي نحو 7 في المئة من إمدادات النفط العالمية، بما يعادل 7.4 ملايين برميل يوميًا، مقارنة بـ4.2 ملايين برميل يوميًا في عام 2025.

وفي عام 2025، نفذت الولايات المتحدة عملية «الفارس الخشن «(Operation Rough Rider)، وهي حملة جوية ضد الحوثيين استهدفت أكثر من ألف موقع، بهدف استعادة حرية الملاحة في البحر الأحمر. غير أن الهجمات اللاحقة التي شنها الحوثيون على إسرائيل والسعودية والسفن التجارية أظهرت أن ذلك النجاح لم يكن مستدامًا.

الحوثيون يعتمدون على الأسلحة الإيرانية

على الرغم من خضوع الجماعة لمختلف أنظمة حظر الأسلحة، فإن إيران تمكنت من تزويد الحوثيين بالأسلحة منذ عام 2015، بحسب وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، إن لم يكن قبل ذلك. كما استمرت هذه الشحنات حتى بعد الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة عام 2022، والتي أنهت فعليًا القتال بين الجماعة والسعودية.

وقال مصدر لوكالة رويترز إن رحلة 13 يوليو/تموز كانت تحمل «مكونات مرتبطة بصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى وطائرات مسيّرة».

ويستند جزء كبير من القدرات الهجومية بعيدة المدى لدى الحوثيين إلى نسخ شبه مطابقة للصواريخ الإيرانية أرض-أرض أو منظومات الأسلحة المضادة للسفن. وتشمل هذه القدرات صواريخ باليستية أحادية المرحلة تعمل بالوقود الصلب، تزعم طهران والحوثيون أنها فرط صوتية، إلى جانب صواريخ باليستية متوسطة المدى. ويُعد الحوثيون الفاعل الوحيد من غير الدول في العالم الذي يمتلك مثل هذه القدرات.

واشنطن ليست مضطرة إلى التحرك منفردة في البحر الأحمر

ينبغي أن يحظى منع إعادة تزويد الحوثيين بالأسلحة بأولوية أمريكية ودولية. وكان الرئيس دونالد ترامب يأمل في حشد مشاركة دولية في الجهود الأمريكية الرامية إلى تأمين مضيق هرمز. وتمثل الأنباء عن عقد مؤتمر دولي بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لحماية التجارة البحرية عبر المضيق خطوة ضرورية، لكنها تظل غير كافية.

وينبغي للولايات المتحدة أن تقود عملية إعادة توجيه مهام «القوات البحرية المشتركة»، وهي تحالف دولي يتصدى للجهات المعادية من غير الدول في أعالي البحار، بما يمنح اعتراض شحنات الأسلحة أولوية رئيسية. كما يتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز بعثاته في المنطقة، وجعل وقف تدفق الأسلحة إلى الحوثيين في صدارة مهامها.

أما فيما يتعلق بمسارات الإمداد الجوي المستجدة، فيمكن لواشنطن دعم مطالب الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، الداعية إلى استهداف الرياض مهابط الطائرات الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

https://www.fdd.org/analysis/2026/07/27/the-middle-east-moves-toward-a-multi-front-maritime-war/

مـــركز أبعـــاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
0 0 9 6 7 7 3 7 8 8 7 7 7 8
a b a a d s t u d i e s
a b a a d s t u d i e s
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص
من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ،
يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية
والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات
الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية. -Abaad Studies & Rese
arch Center (Abaad) is a non-profit organization
that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No.
(436) issued on October 18 2010.
focuses on politics, intellect, democracy, election, political parties,
terrorism, freedoms as well as economic and social issues.